الأمم المتحدة

A/55/PV.4

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة **٤**
الأربعاء، ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هولكيري ..... (فنلندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٥.

بيان من الرئيسين المشاركين

الرئيسة المشاركة (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية): قبل المضي إلى قائمة المتكلمين، سأتلو بيان الرئيسين المشاركين لمؤتمر قمة الجمعية العامة للألفية، الذي يرحبان فيه بمؤتمر القمة بين الكوريتين وبتدابير المتابعة.

”يرحب الرئيسان المشاركان لمؤتمر قمة الألفية باجتماع القمة المعقود في بيونغ يانغ في حزيران/يونيه من هذا العام بين زعيمي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا وبيانهما المشترك بوصفه تقدما هاما في سبيل إقرار السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية وتوحيدها من جديد، ويشجعان الطرفين على التقدم في عملية الحوار حتى تفضي إلى إعادة التوحيد السلمي لشبه الجزيرة، في نهاية المطاف، مع المساهمة في إحلال السلم والاستقرار في المنطقة وما بعدها“.

بيانات بمناسبة مؤتمر القمة (تابع)

الرئيسة المشاركة (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان من فخامة السيدة فيرا فايك فرايبرغا، رئيسة جمهورية لاتفيا.

الرئيسة فايك فرايبرغا (تكلمت بالفرنسية): عند فجر الألفية الثالثة، يحثنا مؤتمر القمة هذا على التفكير مليا في مستقبلنا وفي الدور الذي يجب أن تواصل الأمم المتحدة الاضطلاع به لتحسين الأحوال الإنسانية في جميع أنحاء العالم. واسمحوا لي أن أهنئ السيد كوفي عنان على المبادرات العديدة والجديرة بالثناء التي قدمها وأيدها بوصفه الأمين العام.

وأود أن أنتقل فورا إلى المجالات الهامة التي ما زالت تنطوي على تحديات يتعين التصدي لها.

(واصلت كلمتها بالانكليزية)

تمثل العولمة تحديا هاما للأمم المتحدة، حيث تشارك فيها تحديدا كل دولة على هذا الكوكب تقريبا. فالانتشار المستمر للتحسينات التكنولوجية والتحسينات الأخرى يتيح فرصا جديدة لتقدم المجتمعات الإنسانية وتهيئة مستويات

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

00-63240
0063240

معيشة أعلى في جميع أنحاء المسكونة. ومع ذلك، يبدو أن الفقر والفاقة ليسا إلى انخفاض، بل أن بعض جوانب العولمة قد تؤدي إلى تفاقمهما. وليس بغريب أن يسبب ذلك نفورا من العملية ذاتها.

وتستطيع الأمم المتحدة، بوصفها منظمة عالمية ودولية، القيام بدور هام في ضمان توزيع أكثر عدلا للموارد التي تولدها العولمة. ويمكنها أن تعتمد على مواطن القوة الفريدة لعالميتها وحيادها، وعلى وجودها الثابت، على أرض الواقع، في بلدان عديدة.

وتسمح مواضع القوة هذه للأمم المتحدة بأن تجري تقييمها الموضوعي للصعوبات التي يواجهها كل بلد، وأن توصي بالإجراءات الإصلاحية بمشاركة الحكومات المعنية. ومع ذلك، فإن هيئات الأمم المتحدة المتعددة بولاياتها المختلفة أصبحت غير عملية، وتصعب إدارتها، وتثير الارتباك. وفي بعض الحالات، لا يتماشى تشكيل وجود الأمم المتحدة مع متطلبات بلد معين.

ولذلك، لا بد للأمم المتحدة أن تدعم دورها التنسيقي وأن تبسط مؤسساتها. وعليها أن تركز على النتائج والآثار. ويجب عليها أن تضع برامج لتقديم المساعدة دون منافسة، أو تداخل أو تبديد. وينبغي للأمم المتحدة أن تعيد تقييم السياسات التي تخصص بموجبها الموارد والتي ثبت في بعض الحالات تبديدها الشديد للموارد وعدم فعاليتها على الإطلاق. وإذا اعترضنا على فرض الشروط، إلا أنه يجب ألا يكون هناك اعتراض على فرض قدر أكبر من المساءلة ومتطلبات أدق للمتابعة، مما يكفل إنفاق أية معونة تُسلم إنفاقا فعليا على الأغراض التي خصصت لها.

وعلى الأمم المتحدة أن تعيد أيضا تقييم عملياتها العسكرية لحفظ السلام، التي لم تنجح كلها. فمؤخرا، أسرت قوات المتمردين في سيراليون ٥٠٠ جندي من جنود الأمم المتحدة ثم أطلقت سراحهم. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، لم تحقق جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام أهدافها. وفي البوسنة والهرسك وفي رواندا، أصبح العاملون في قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام مجرد شهود لعمليات واسعة النطاق من المذابح والفظائع، وفي هذا الصباح سمعنا مرة أخرى عن مآسي تجري في تيمور الشرقية.

ولا جدوى من اتخاذ قرارات لحفظ السلام إن لم يكن من المستطاع تنفيذها. ولعله يتعين علينا أن نستعد لأسوأ الحالات ونسلح قوات الأمم المتحدة لكي تتمكن من إعمال السلام بقوة أكبر، بدلا من إرسال قوات مسلحة بأسلحة خفيفة لا يمكنها أن تتدخل في الصراعات المسلحة الخطيرة. وتقرير فريق الأمم المتحدة المعني بعمليات السلام يتضمن توصيات بناءة يجدر بنا أن ندرسها. وهذه قضية رئيسية سيتعين على مجلس الأمن أن يعالجها.

وفيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن نفسه، توافق لاتفيا على أن هناك ضرورة ماسة لإجراء هذا الإصلاح لكي يكون هذا الجهاز الهام انعكاسا للوقائع القائمة.

ويسعدني أن أُعلن أنه في حدود الإمكانيات المتواضعة للاتفيا، فقد منحت بلادي مبنى جميلا ومجددا تجديدا كاملا في المدينة القديمة ريغا، العاصمة، لكي تستخدمه منظمات الأمم المتحدة في لاتفيا. ولاتفيا، بوصفها بلدا مانحا، تزيد أيضا من إسهاماتها في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتغطي تكلفة المكتب المحلي للبرنامج. وفضلا عن ذلك، تسهم لاتفيا إسهاما طوعيا مرة أخرى في مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان.

وترى لاتفيا أنه في بداية هذه الألفية، يتعين على حكومات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تعمل بجدية على جعل هذه المنظمة أكثر كفاءة وفعالية في المكافحة المشتركة ضد الفقر، والحروب، والفساد، والخروج على

القانون، والتعذيب، وفي تعزيز حقوق الإنسان. ويجب أن نركز جهودنا على تحويل الأمم المتحدة إلى منظمة تتحلى بالكفاءة، وبالقدرة على حل المشاكل، وبالعمل على تحقيق التنمية، بحيث يثق بها الأفراد ويعتمدون عليها بكل حق. ونرجو أن يحدث ذلك بالفعل.

الرئيسة المشاركة (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان فخامة السيد ناتساغين باغاباندي، رئيس منغوليا.

الرئيس باغاباندي (تكلم بالمنغولية؛ الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): ترى منغوليا في هذا التجمع الذي لم يسبق له مثيل لزعماء العالم حدثا له أهمية تاريخية يتيح لنا فرصة فريدة لكي نؤكد من جديد إيماننا بالأمم المتحدة، ونشكل رؤيتنا المشتركة بشأن كيفية التعاون في التصدي للتحديات الملحة الموجودة والبازغة على حد سواء. وتبرهن الأمم المتحدة بانتظام سلطتها بدون منازع في تحديد سبل ووسائل معالجة المشاكل العالمية الرئيسية. ومع ذلك، يبدو أنه من المعترف به عالميا وجود حاجة إلى إصلاح الأمم المتحدة وتكييفها وفقا للواقع الدولي المتطور بهدف كفالة أداء أعمالها بكفاءة في عصر العولمة.

وقد سبق أن اتخذت بعض الخطوات الهامة لتحقيق هذا الهدف. إلا أن عملية الإصلاح، وبخاصة إصلاح مجلس الأمن، تنحو إلى البطء، ولهذا هناك ضرورة واضحة لاتخاذ التدابير الواجبة للإسراع بها. وتحبذ منغوليا إجراء توسيع عادل ومنصف لمجلس الأمن عن طريق زيادة عدد المقاعد الدائمة وغير الدائمة فيه وكفالة تمثيل كل من البلدان النامية والمتقدمة النمو. كما نحبذ إضفاء الصبغة الديمقراطية على العلاقات الدولية من خلال زيادة الانفتاح والشفافية في أعمال مجلس الأمن وتعزيز دور الجمعية العامة، كما توخاه ميثاق الأمم المتحدة.

والأمم المتحدة، في اضطلاعها بأنشطتها في صون السلم والأمن الدوليين، يجب أن تعطي أولوية للدبلوماسية الوقائية، وبخاصة في المسائل المتعلقة بالنزاعات والصراعات الدولية والداخلية. وفي هذا الصدد، يبدو أنه من بالغ الأهمية الاستمرار في تعزيز الآليات الدولية الهامة. وفضلا عن ذلك، فإن ضمان عالمية الصكوك الدولية المتعلقة بنزع السلاح، ومنع الجريمة، وحقوق الإنسان، والبيئة، وغيرها من المجالات يتطلب من جميع الأطراف الهامة مواصلة بذل جهودها المشتركة وإبراز إرادتها السياسية.

وكما يشير الأمين العام بحق في تقريره بمناسبة الألفية، فإن التحدي الرئيسي الذي نواجهه اليوم هو كفالة أن تصبح العولمة قوة إيجابية لجميع شعوب العالم. واليوم، لا تتخلل أفكار العولمة لغة السياسيين، والاقتصاديين والباحثين في جميع أنحاء العالم فحسب، بل إن العولمة بوصفها واقعا تولد مجموعة تحديات متعددة الجوانب تتجاوز إمكانيات أية دولة منفردة. وقد أصبح واضحا بجلاء أنه إلى جانب الفرص العظمى التي تتيحها العولمة، فإنها توجد حالات من الضعف الشديد. ويصدق هذا بدرجة أكبر على الدول الضعيفة والفقيرة ويؤدي إلى مواصلة تهميشها.

والسؤال هو كيف ندير العملية الحتمية للعولمة بحيث تتضمن البُعد الإنساني في اتجاهاتها التي تبدو جامحة. وتعتقد منغوليا أن الأمم المتحدة، بحيادها ومشروعيتها العالمية، فضلا عن غلبتها بحكم الميثاق على أي اتفاق دولي آخر، تتمتع بموقع فريد لتقديم إرشاد عام واسع النطاق لعملية العولمة بحيث يتمتع الجميع بثمارها، وبخاصة الدول الصغيرة.

ومهما أصبح الاقتصاد العالمي اقتصادا حرا، فالواقع أن كثيرا من البلدان النامية تجد أيديها مغلولة عندما تحاول التمتع بثمار التحرر العالمي. ولهذا، فإن رأينا المدروس هو أن البلدان التي تقع في موقع غير ملائم، وتواجه صعوبات معينة

وتقييدات خطيرة في الجهود التي تبذلها بغرض التنمية، تحتاج إلى اهتمام أكبر ودعم أقوى من المجتمع الدولي. وانطلاقا من هذه الخلفية، فقد عممت منغوليا مذكرة من حكومتها، بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الأمم المتحدة، عن كيفية تعزيز دور المنظمة في دعم المصالح الأمنية للدول الصغيرة. ونرحب بمدخلات الأعضاء الآخرين وبدعمهم لمبادرتنا.

وتشارك منغوليا الأمين العام مشاركة تامة في مطالبتنا، نحن الدول الأعضاء، ببذل قصارى جهدنا لكي نجعل الأمم المتحدة أداة أكثر فعالية لتحقيق الحرية ذات الجوانب الثلاثة التي حددها في تقريره بمناسبة الألفية. والمهمة المشرفة لكفالة الأمن البشري وتشجيع التنمية التي تستهدف الإنسان يجب أن تظل في صدارة جدول أعمال المنظمة العالمية. ومنغوليا، إذ تدرك الدور الحاسم للتعليم في التنمية البشرية، تؤكد من جديد اقتناعها بضرورة البدء في عقد لتعلم القراءة والكتابة، وحشد إرادة وتصميم سياسيين قويين لكفالة تعليم الجميع طيلة حياتهم.

وتؤيد منغوليا تماما اقتراح الأمين العام الرامي إلى إنشاء ١٠ ٠٠٠ موقع مشترك على شبكة الإنترنت في مجال الصحة في البلدان النامية لتوفير إمكانية الحصول على المعلومات الطبية المستحدثة وضمان تحقيق اتصالات يعتمد عليها وسريعة في المناطق المنكوبة بالكوارث.

وخلال العقد الماضي، طورت منغوليا مؤسسات ديمقراطية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفي الوقت نفسه عززت حقوق الإنسان والحريات الأساسية واتبعت سياسة خارجية منفتحة ومتعددة الدعائم.

ولقد قرر البرلمان والحكومة الجديدان في منغوليا اللذان تشكلا بعد الانتخابات العامة التي أجريت في تموز/يوليه الماضي، أن ينفذا بقوة برنامج العمل المصمم لإنعاش وتشجيع الاقتصاد الوطني، وضمان تحقيق نمو اقتصادي مستدام، ورفع مستوى معيشة الشعب، وتخفيف حدة الفقر والبطالة وذلك بالتعاون الوثيق مع المجتمع الدولي.

وأعرب عن ثقتي بأن هذه القمة سوف تتمخض عن وضع استراتيجية مشتركة للمجتمع العالمي للعمل بصورة جماعية في القرن الجديد على تحقيق مستقبل أكثر أمنا وإنصافا ورخاء.

الرئيسة المشاركة (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية): ستستمع الجمعية العامة الآن إلى كلمة فخامة السيد عبد العزيز بوتفليقة، رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

السيد بوتفليقة (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): بالرغم من أن الشائع الأعم هو التكلم عن التقدم المذهل الذي أُحرز في مجالي العلم والتكنولوجيا، لكن الحقيقة هي أن آثار ذلك التقدم على حياتنا اليومية وفي مجتمعاتنا غير معروفة على النحو الأوفى حتى الآن. وتلك الآثار غير المعروفة يمكن أن تؤدي إلى التكهن بها على أوسع نطاق. فالانتصار الذي تحقق في الفضاء وجوانب التقدم المذهلة التي كثيرا ما تحرز في الجينات يمكن أن يتركا انطباعا عند المرء بأن الإنسان يمتلك الآن قوى لا حدود لها للسيطرة على الطبيعة والعالم. بيد أن تلك الإنجازات قد سمحت أيضا باستمرار وجود أمراض تكتنف غالبية الناس ما زال يتعين علينا أن نجد حلولا لها.

وأوجه التقدم المحرز في مجال الاتصالات، التي كانت غير متصورة قبل سنوات قليلة، أدت بالتأكيد إلى تضييق عالمنا. ولكن هل أدت أوجه التقدم هذه بالمثل إلى زيادة الشعور بالتضامن فيما بين البشر والشعوب؟ نحن نعلم أن تقلص عالمنا يؤدي بصورة راسخة إلى العولمة، التي لن يتمكن أي منا من الهروب منها. ونعلم أيضا أنها تنبئ بحصول تغيير حقيقي في تصرفات وهياكل مجتمعاتنا وفي المجتمع الدولي بأسره.

وتلك التغيرات تسبب القلق بسبب نطاقها، وحدوثها فجأة، وقبل كل شيء لأنها فيما يبدو خارجة عن إرادتنا. ولا بد أن نتكيف مع تلك التغيرات أو أن يحكم علينا بأن نظل على هامش الحياة العصرية، غير قادرين على التأكد من المستقبل أو العمل من أجله. فهل سنتمكن من المحافظة على مظهر الإرادة الحرة في هذا السباق المحموم الذي تجرنا إليه الاكتشافات الجديدة في العلم والتكنولوجيا؟ هل سنكون قادرين على أن نحدد خياراتنا، وأولوياتنا، والمحافظة على قيمنا الأخلاقية التي بنيت عليها حضاراتنا؟

المخاوف المشروعة التي تثيرها تلك الأسئلة تبدو أكثر شدة في بلداننا الأقل نموا، حيث هياكلنا الاقتصادية والاجتماعية بل والثقافية أكثر ضعفا أمام هجمات التقدم وقيود العولمة الزاحفة بصورة مطردة ولكن حتمية إلى حياتنا اليومية والتي تقلص يوميا نطاق حرياتنا. لذلك، فإننا، مع بزوغ فجر القرن الحادي والعشرين، نتساءل مع بالغ القلق عن المكانة التي ستحتلها بلداننا في عالم الغد، وهو عالم يستند إلى قانون القوة الذي لا يرحم وتحكمه قواعد السوق غير المرنة. وهل سيظل بإمكاننا أن نُسمع أصواتنا في المناقشات التي سوف تقرر مستقبلنا، أم أننا سنرتد إلى العيش في نوع من العبودية المقنعة التي سنخضع فيها مرة أخرى – سواء عن وعي أو غير وعي – لخطط تستهدف استبعادنا إلى حد كبير؟

لقد انتشرت فكرة الديمقراطية في العالم وبدأت تنفذ في الحياة السياسية في بلداننا. وتنتشر الثقافة الديمقراطية في سائر الطبقات الاجتماعية مع زيادة المستوى الفكري لدى سكاننا. وعلى النقيض من ذلك، تتحرك الحياة الدولية بصورة متزايدة بعيدا عن الممارسات الديمقراطية مع تركيز سلطة اتخاذ القرارات في أيدي القوى العظمى، لا سيما في تلك البلدان المتقدمة النمو.

ولكن هنا أيضا أمور آخذة في التغير. ففي ظل العولمة، حتى القرارات السياسية تنظمها اعتبارات اقتصادية، الأمر الذي يُفسح المجال أمام المصالح المالية للشركات المتعددة الجنسيات ويبرز قوى السوق التي تنظم الآن الدبلوماسية التقليدية. وحسبما قيل من قبل، لا يقوم المفاوضون القدامى بعد الآن بأي دور سوى كونهم مجرد حاملي حقائب للمصارف والشركات المتعددة الجنسيات الطموحة.

وباختصار، أخذ العالم يتجرد من صفته الإنسانية، وهذا مصدر الكرب الذي أشرت إليه وتشعر به جميع بلدان الجنوب ويطبع دخولنا الألفية الثالثة بطابعه. ومع أن الازدهار يتزايد في البلدان الغنية ويبشرها بالخير العميم، تغوص بلداننا في التخلف الإنمائي الذي يتعذر علينا أن نتغلب عليه بسبب عبء الديون التي لا نهاية لها. فهل سنتمكن في يوم من الأيام من تحرير أنفسنا من هذا الخضوع الساحق ونتمكن في نهاية الأمر من تكريس مواردنا من أجل تنميتنا ورفاهية سكاننا؟ ونحن، من الآن فصاعدا، مقيدون بنظام منافسة تهميشي موسع وغير منصف وبلا رحمة.

ونود هنا أن نعرب عن شعورنا بالعجز العميق ليس لإطفاء بريق البهجة التي نتشاطرها مع جميع الآخرين لرؤية الناس وهم يبسطون سلطتهم وهيمنتهم على الطبيعة، ولكن للتحذير من الثمن الذي يتعين علينا أن ندفعه إذا تم تهميش غالبية البشر في مجتمع دولي قائم بصورة منفردة على فكرة الربح المادي.

وبالنسبة لنا، لا تزال الأمم المتحدة أفضل منظمة قادرة على الإحاطة علما بمخاوفنا ومحاولة إيجاد الأجوبة الملائمة لتهدئتها. لقد ظلت المنظمة قائمة بالرغم من كافة الأخطار المحيقة بالحياة الدولية. ولا يشككن أحد في العمل الذي لا يمكن إنكاره والذي تقوم به المنظمة من أجل قضية

السلام في العالم. ويتعين عليها بالتأكيد أن تلجأ إلى تجديد نفسها بغية ضمان المحافظة على المُثل العليا للعدل والسلام التي كانت سببا من أسباب إنشائها. وفي هذا الصدد، فإن التحليلات والاقتراحات المتضمنة في تقرير الأمين العام تبدو بالنسبة لنا وثيقة الصلة على أكمل وجه. وأود أن أشير إلى مجرد ملاحظة واحدة من الملاحظات الواردة في التقرير.

من الواضح أن لعبة العلاقات الدولية التي كانت تستخدم حصرا فيما بين الدول تتعلق على نحو متزايد بما اتفقنا على تسميته بالمجتمع المدني – تمثله منظمات غير حكومية – وتمتد إلى ميادين متنوعة بصورة متزايدة. وأنا شخصيا أعتقد أنه لا بد من الاعتراف بالدور الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية وأن من مصلحة الجميع أن نقرر مركز المنظمات غير الحكومية في العلاقات الدولية.

واهتماماتنا عديدة وملحة، ولكن الوقت قصير. وأود مجرد القول إنني آمل في أن يؤدي مؤتمر القمة هذا إلى إدراك الصعوبات التي تواجه أممنا والشواغل التي تساور شعوبنا. وإذ نواجه البؤس والكرب الذي لا نهاية له، نود أن نؤمن بتحقيق عالم لا يقاس فيه الحق في الكرامة بالدولار. ولا نزال مقتنعين اقتناعا راسخا بأن الكرامة صفة هامة ومطلقة وأكيدة لحياة الإنسان.

الرئيسة المشاركة (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب فخامة السيد آلياكسندر لوكاسهنكا، رئيس جمهورية بيلاروس.

الرئيس لوكاسهنكا (تكلم بالروسية): لقد وهب الله للدول والشعوب تماما كما وهب الأفراد، حقوقا متساوية في الحرية والسلام والأمن والحياة الكريمة. ومع ذلك تحكمت مجموعة صغيرة من الدول في مصائر كثيرة من البلدان في العالم، ونظرت إلى سائر الدول والشعوب على أنها قلة ليس لها حقوق.

وأهم إنجاز لمنظومة الأمم المتحدة، في نظري، هو أن تقسيم الشعوب إلى تابع ومتبوع في القانون الدولي أمر قد انتهى. فلكل دولة اليوم، بغض النظر عن حجمها ومواردها، فرصة المشاركة على قدم المساواة في حل المشاكل الموضوعية التي تواجه المجتمع العالمي.

وقد أسهم شعب بيلاروس بقدر كبير في وضع هذا النظام العادل. ولا يمكن أن نقبل أي محاولة تفرض علينا كيف نعيش ومع من نكون أصدقاء.

وبعد أن ضحت بيلاروس بأرواح ثلث مواطنيها في سبيل قضية الانتصار في الحرب ضد الفاشية، أصبحت قادرة على تقرير مصيرها. وبعد أن شهدت كل أنواع الرعب التي سببتها الحروب المدمرة لا يمكنها أن تكون غير مبالية بمحاولات زعزعة استقرار النظام العالمي الناشئ، ولا الإخلال بالتوازن الجغرافي السياسي في العالم، والعودة إلى الزمن التي كانت الدول فيه تقسم إلى بلدان من الدرجة الأولى وبلدان من الدرجة الثانية.

وتثير اهتمامنا العميق المقترحات التي يقدمها الأمين العام للأمم المتحدة، كوفي عنان، الرامية إلى زيادة كفاءة المنظمة.

وعند تنفيذ هذه المقترحات من المهم ألا نلقي بالطفل، كما يقال، بماء الحمام. فأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ينبغي أن تصان. وفي هذه الظروف وحدها يمكن أن نكفل أن تغل أنشطة المنظمة نتائج عملية وأن تكون قادرة على الاستجابة بفعالية للتحديات العالمية في زماننا.

وأعتقد أن كل امرئ يتفق على أن المهمة الأساسية للمنظمة، مع كل تنوع أهداف الأمم المتحدة، هي كفالة السلم والأمن الدوليين.

وللأسف ففي هذا الوقت بالذات لا نجد الأمم المتحدة قادرة تماما على الاضطلاع بمهمة منع العدوان ومنع الصراعات المسلحة. وفي الحالات التي استخدمت فيها القوة العسكرية مع تجاوز مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، لم تحل أي قضايا، وإنما ضخمت فقط من المشاكل القائمة. وترى بيلاروس أن القوة العسكرية لا يمكن أن تكون أداة مشروعة في السياسة الخارجية في القرن الحادي والعشرين.

إن الغاية في جعل العالم مكانا أكثر أمنا كانت الباعث الأساسي لقرارنا شجب وضع الدولة النووية.

ولست أفهم البلدان التي تتحدث في إصرار عن تهديد الانتشار النووي وأحيانا من هذه القاعة، ولكنها في الوقت نفسه لا تريد تحمل أي مسؤولية عن جعل أوروبا الوسطى والشرقية منطقة خالية من الأسلحة النووية، وفق ما اقترحته بيلاروس في مناسبات كثيرة.

وأغتنم هذه المناسبة لاسترعاء انتباه قادة العالم الحاضرين هنا اليوم إلى مشكلة الحماية البيئية ومسؤولية الدول الكبيرة والصغيرة في هذا المجال.

فلقد بدأ كثيرون في العالم ينسون أكبر كارثة من صنع الإنسان في القرن الماضي ألا وهي كارثة تشرنوبل التي كانت بيلاروس أهم ضحاياها. فالواجب الأخلاقي على الأمم المتحدة هو تعبئة الموارد العالمية لمعالجة عواقب كارثة تشرنوبل وغيرها من الكوارث الإيكولوجية. ومن غير الوعي بمسؤوليتنا المشتركة عن حفظ البيئة البشرية المشتركة تبقى كل المناقشات حول التوزيع العادل لمزايا وعيوب العولمة مجرد كلام سطحي.

وحقوق الإنسان والديمقراطية هما القضيتان المركزيتان لمؤتمر قمة الألفية. وأرى أنه ما من أحد في هذه القاعة يشك في أهمية القيم والمعايير السامية التي تتضمنها وثائق الأمم المتحدة.

وتتمثل المشكلة في أن حقوق الإنسان والديمقراطية تستخدمان غالبا بشكل متزايد في بعض الدول ذريعة لمعاقبة البلدان والدول المعارضة.

ومؤخرا بذلت جهود لإيجاد نوع من ''نادي النخبة'' الذي تستبعد منه أغلبية دول العالم. وهذه المحاولة المتسمة بالصلف والتي ترمي إلى تقسيم الشعوب إلى ''معلمين'' و ''تلاميذ'' لا يمكن أن تقدم خيرا للتشجيع الفعلي على الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وختاما، أرجو أن أسترعي اهتمامكم إلى ضرورة اتخاذ مسلك أكثر تفاضلا إزاء الطابع الفريد وأسلوب الحياة القائم والمصير التاريخي لكل أمة.

وللأسف إننا في هذا الوقت بالذات نواجه في العلاقات الدولية محاولات أكثر تواترا من جانب الدول الكبرى لمعاملة الجميع على قدم المساواة ورفض أي خصائص وطنية وإقليمية لا تدخل في الإطار المعتاد لـ ''أسلوب الحياة الغربي''.

وأشك فيما إذا كانت الأغلبية الساحقة في الأمم المتحدة توافق على هذا الصلف.

وبيلاروس تسير في خط التنمية الديمقراطية. ولكننا في تعزيز الديمقراطية نعتمد، وسنظل نعتمد، على أسلوب حياتنا وتقاليدنا الروحية الوطنية التي تنضج بمرور القرون.

وهذا هو السبب في أننا نجمع بين التنمية والديمقراطية والاستقرار. فلا توجد في بلدنا إطلاقا أي صراعات دينية أو عرقية. وحدودنا هي حدود السلام والتعاون. ونحن منفتحون على الصداقة والتعاون مع كل من يحترم بلدنا وشعبنا.

وإنني أعلن للأمم المتحدة من هذه المنصة السامية أن بلدي سيواصل في الألفية الجديدة كونه شريككم الذي يعول عليه في تعزيز قضية السلام والأمن في كوكبنا.

الرئيسة المشاركة (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية): قبل إعطاء الكلمة للمتكلم التالي أود أن أتقدم بطلب. يعلم الأعضاء أنه لا يزال أمامنا عدة متكلمين على القائمة لهذه الفترة الصباحية. وما دمنا مضطرين لاستنفاد قائمة كل جلسة لذا أناشد المشاركين في مؤتمر قمة الألفية مراعاة الفترة الزمنية المحددة للكلام قدر الإمكان وهي خمس دقائق لكل متكلم. فهذا يتيح لنا الاستماع لكل المتكلمين المدرجين على القائمة.

وتستمع الجمعية الآن إلى خطاب فخامة السيد توماس كليستيل، الرئيس الاتحادي لجمهورية النمسا.

الرئيس كليستيل (تكلم بالانكليزية): إن هذه الجمعية التي تضم قادة العالم مناسبة فريدة لإحياء وإعادة تأكيد وحدة غرضنا ودعمنا للأمم المتحدة. واستلهاما لتقرير الأمين العام للألفية مطلوب منا أن نستكشف ضرورات وخيارات التنمية للأمد الطويل في مجتمع أممنا. وتوفر لنا نظرية آرنولد توينبي للتاريخ كنتيجة 'للتحديات' وما يقابلها من ''استجابات''، نهجا مناسبا لتحليل الأمم المتحدة.

إن جدول أعمال المنظمة وطريقة عملها اللذين قاما على رماد الحرب العالمية الثانية التي كانت كارثة، قد تم تطويرهما من خلال الاستجابة لقضايا كل عقد من العقود. ومما يثير الدهشة أن المنظمة العالمية تمكنت، وعلى مر أكثر من نصف قرن، من أن تقود وباقتدار، النهوض بالسلم والأمن؛ ودعم، وبنجاح، عملية القضاء على الاستعمار؛ وتعزيز وحماية نظام عالمي لمعايير حقوق الإنسان؛ وتحويل نفسها، وبشكل جزئي، إلى برنامج عريض القاعدة للتعاون الإنمائي؛ وقامت تلك المنظمة بوضع جدول الأعمال العالمي الجديد ومعالجته بينما كان يتطور، وتناولت مسائل النمو السكاني وحقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية ودور المرأة في مجتمعاتنا والموارد الطبيعية والتنمية المستدامة والأغذية والصحة وكل القضايا التي تناولتها المؤتمرات العالمية خلال العقد الماضي.

وتتيح لنا هذه القمة فرصة خاصة لنتوجه بالشكر إلى كل الرجال والنساء الذين خدموا الأمم المتحدة بتفان واقتدار عظيمين ولا سيما الرجال والنساء الذين ضحوا بأرواحهم من أجل الدفاع عن الأهداف والمثل العليا السامية، ونشيد على وجه الخصوص بالأمناء العامين للمنظمة بدءا بتريجف لي ومرورا بداغ همرشولد ويو ثانت وكورت فالدهايم وخافيير بيريز دي كويلار وبطرس بطرس غالي وانتهاء بكوفي عنان. ولأنني أنتمي إلى بلد يستضيف أحد المراكز الأساسية للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، أود أن أعرب عن تقديري العميق لما يبديه العاملون من حماس ومثالية، وهو ما يشكل أحد الموارد الأساسية اللازمة لتطوير هذه المنظمة العالمية.

ومن بين أهم الإنجازات التي تحققت في السنوات الأخيرة، إضفاء الطابع الديمقراطي بشكل متزايد على الشؤون العالمية، وفي إشارة إلى الميثاق، رأى الأمين العام، وبحق، أن يختار عبارة ''نحن الشعوب'' بدلا من ''نحن الحكومات'' عنوانا لتقريره (A/54/2000). وعلى مر الثلاثين سنة الماضية، قد تكون الشعوب أكثر من الحكومات هي التي شكلت ودعمت جدول أعمال الأمم المتحدة. ومنذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية، المعقود في ١٩٧٢ في ستوكهلم، عاد علينا بالفائدة الترابط الديناميكي بين المفاوضات الدبلوماسية من جهة، واتضاح معالم المجتمع المدني، من جهة أخرى. واليوم لم يعد من المتصور أن تعالج أية قضية عالمية دون مشاركة المجتمع المدني ومساهمته. واليوم، نستخدم في معالجتنا لقضايا حقوق الإنسان والبيئة

والإغاثة في حالات الكوارث والتعاون في مجال التنمية والأمن ولا سيما قضايا الأمن البشري، وما هي سوى أمثلة قليلة وأشكال جديدة من الحوار والمشاركة والتزامات المجتمع المدني. وما كان لها أن تنجح في استكمال المفاوضات بشأن عقد اتفاقية حظر استخدام وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير هذه الألغام أو استكمال عملية روما للمحكمة الجنائية الدولية لولا استجابته المبتكرة والفعالة حقيقة.

وأود أيضا أن أرحب بالمبادرة الأخيرة للأمين العام بشأن إقامة شراكة جديدة مع أوساط الأعمال التجارية. وفي مواجهة تحديات العولمة، من المؤكد أن يشكل برنامجا من قبيل ''الحلف العالمي'' الذي خلصت إليه المناقشة في المحفل الاقتصادي العالمي في دافوس، إسهاما هاما في مجال معالجة القضايا العالمية وما يستتبع ذلك من مسؤوليات اجتماعية كبيرة.

وعلى مر العقود الماضية أظهرت الأمم المتحدة مرونة رائعة وقدرة على القيام بابتكارات مؤسسية. ولكن إذا ما استعرضنا تطور أجهزة الأمم المتحدة ومنظماتها في الماضي، لا بد لنا من التسليم بأن الكثير من ذلك كان على نحو قطاعي وبتناول كل حالة على حدة وفي ظل قيود تتعلق بالميزانية، وقصارى القول، أعتقد أن المسألة الأكثر أهمية التي عرضها علينا الأمين العام تتصل بالتطور المؤسسي للأمم المتحدة. وهو يتطلب بذل جهود كبيرة والتوصل إلى استجابات مبتكرة تحقق بالفعل تجديد الأمم المتحدة في بيئة عالمية توفر السلم والتنمية للجميع.

وإذا ما وضعنا نصب أعيننا الترابط المعقد القائم اليوم فيما بين الأبعاد الكثيرة للسلم والأمن والتنمية الاقتصادية القائمة على الإنسان والاستدامة البيئية لتبين لنا أنه لا بد لنا من أن ننتهج نهجا في مواجهة التحدي المؤسسي على نحو أشمل مما كنا نفعل في الماضي. فالتحديات الجديدة التي نواجهها لدى معالجتنا لجدول الأعمال العالمي، تتطلب استجابات مؤسسية واسعة القاعدة ومشتركة بين القطاعات والتخصصات. وهو ما يعني أن من الضروري ألا يكون النهج الذي ننتهجه في مواجهة التحدي المتصل بتجديد الأمم المتحدة، مقصورا على وظيفة معينة أو جهاز محدد أو حتى منظمة بعينها. لقد آن الأوان لأن نفهم أن التطور المؤسسي للأمم المتحدة يشمل جدول الأعمال العالمي بأكمله ومنظومة الأمم المتحدة بأكملها وكل العناصر الفاعلة بشتى أشكالها: وهي الحكومات والمجتمع الأكاديمي والمجتمع المدني والممثلون البرلمانيون وقادة الأعمال التجارية.

إن الألفية هي اللحظة الملائمة لبدء العملية، وهذه القمة تمثل مناسبة ممتازة لحشد الزخم والإرادة السياسية. ولا توجد علاجات سريعة، وينبغي لكل عناصر مجتمعنا العالمي أن تشارك في تحمل وتشاطر المسؤولية عن مستقبلنا المشترك. ومن أجل تنفيذ الأهداف الأساسية للميثاق، علينا أن ننشئ المؤسسات التي تتلاءم وجدول أعمال وقتنا هذا.

الرئيسة المشاركة (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه صاحب الجلالة الملك ميسواتي الثالث، رئيس دولة مملكة سوازيلند.

الملك ميسواتي الثالث (تكلم بالانكليزية): يسعدني أن أمثل أمة سوازي في مؤتمر قمة الألفية التاريخي هذا. فلمدة ثلاثة أيام يجتمع كل أعضاء الأمم المتحدة معا للاتفاق على الطريقة التي ستتكيف بها منظمتنا لتساعد أعضاءها على مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

وتتقدم مملكة سوازيلند باقتراحات بشأن الدور الذي ستضطلع به الأمم المتحدة في المستقبل، وهو ما سيمكن المنظمة من دعم الجهود التي نبذلها لتلبية الاحتياجات الأمنية ذات الأولوية لشعوبنا بمزيد من الفعالية.

وسنناقش التغيرات الهيكلية التي تمس الحاجة إليها وكذلك المساءلة والعمليات التي تضطلع بها الأمم المتحدة. بيد أن القمة توفر فرصة سانحة للتصدي إلى مسألة العلاقات العالمية وبخاصة السبل التي تكفل تصحيح اختلال التوازن بين بلدان الشمال والجنوب من حيث الثروة والمستويات الاجتماعية. ففي عالم مترابط بصورة متزايدة، من المهم أكثر من أي وقت مضى أن تعمل الدول الأعضاء معا وأن يحترم العضو وجهة نظر العضو الآخر بصرف النظر عن حجمه ونفوذه ومستواه الاقتصادي.

ونحن نأمل في أن تعيد القمة التأكيد على أن كل الأعضاء متفقون على أن مفاهيم مثل العولمة يقصد بها أن تكون وسيلة تكفل استفادة كل البلدان، وبالتساوي، من النظام العالمي الجديد بدلا من وسيلة تكفل استمرار سيطرة البلدان القوية على البلدان الضعيفة.

ونتوقع أن تُلبى احتياجات العالم النامي بصورة جادة، من خلال التزام شركائنا بدعم أهدافنا ذات الأولوية بطريقة صريحة وأمينة، مع احترام الرغبات والمعتقدات الوطنية، وبدون شروط تقوض السيادة والاستقلال.

ولمملكة سوازيلند ثلاثة شواغل رئيسية نرى أنها تقتضي أن تتولى الأمم المتحدة القيادة في القرن الحادي والعشرين. وتشمل هذه الشواغل قبول المنظمة لمسؤوليتها، وقبولها الاضطلاع بدور قيادي في منع الصراعات وتسويتها؛ وفي تعبئة الموارد لأولويات التنمية؛ وفي مكافحة فيروس نقص المناعة البشري المكتسب/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

ومن المنظور الأفريقي، أن الصراعات وعدم الاستقرار في قارتنا لا تتسبب في إحداث معاناة هائلة للأشخاص المعنيين مباشرة فحسب، ولكن يمكن أن يكون لها أيضا أثر سلبي على بقية شعبنا. ولذلك فإننا نؤيد تأييدا كاملا دعوة الأمين العام للأمم المتحدة إلى العمل يدا بيد مع المجموعات الإقليمية لمنع الصراعات المحتملة بالتصدي للأسباب الأساسية للمشاكل.

وفي الجهد الدولي للقضاء على الفقر، نرى أن الأمم المتحدة يجب أن تتخذ موقفا أكثر قوة في مساعدة البلدان النامية على تعبئة الموارد المالية التي تنفذ بها مشروعاتها ذات الأولوية، وخاصة في استحداث الوظائف والبنى الأساسية.

وأخيرا، وبوجود خطر رهيب يتمثل في فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز ويلقي بظلاله على بداية هذا القرن الجديد، هناك قطعا حاجة ماسة إلى أن تتولى الأمم المتحدة القيادة في الكفاح العالمي ضد هذا العدو القوي للبشرية. وبسبب الإيدز، لن يبقى ربع شعب بلدي تقريبا أحياء بعد السنوات العشر القادمة، وهذا مصير يشاركون فيه آخرين كثيرين للغاية في العالم النامي. وينبغي أن نُقر بأن الإيدز يمثل خطرا على الاستقرار العالمي أكبر بكثير من الحربين العالميتين اللتين جرتا في القرن الماضي. ويتعين علينا أن نعمل الآن على إيقاف انتشار الإيدز، قبل أن تتجاوز آثاره المدمرة آثار الصراعات الحالية التي نركز عليها اهتمامنا وواردنا كثيرا. ومن بين مجمل الحديث القيم عن إعادة هيكلة الأمم المتحدة، ينبغي لهذه الرسالة المتعلقة بالإيدز أن تكون قوية، ومركزة ومتجهة إلى توفير الموارد. وهذا حقا دور يجب أن تضطلع به الأمم المتحدة في هذا القرن، إذا كان لها أن تستوفي ولايتها للناس الذين تخدمهم.

وتؤمن مملكة سوازيلند إيمانا قويا بنجاح مؤتمر القمة هذا وتأمل فيه أملا وطيدا. فشعوبنا تستحق الالتزام الكامل من جميع الدول الأعضاء بإعادة تشكيل المنظمة بحيث ترتفع إلى مستوى المثل العليا الواردة في ميثاقنا التأسيسي. ولدينا

الفرصة الآن لوضع الأمم المتحدة على المسار الصحيح لبقية القرن. ومملكة سوازيلند تقف مستعدة للاضطلاع بدورها الكامل في العملية.

الرئيسة المشاركة (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من فخامة السيد أندريس باسترانا أرانغو، رئيس جمهورية كولومبيا.

الرئيس باسترانا أرانغو (تكلم بالاسبانية): لقد أتيت إلى مؤتمر القمة التاريخي هذا ليس بصفتي رئيسا لبلدي فحسب، ولكن أيضا بصفتي صوتا يُعبر عن ٥٠٠ مليون من سكان هذا الكوكب يعيشون في ٣٣ دولة من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهي تُشكل مجموعة ريو، التي أتولى اليوم منصب أمينها المؤقت.

وإني باسمها أعلن ما يلي:

نحن نطمح، قبل كل شيء، إلى أن نكون منطقة سلام.

ونحن نُقدر حماية حقوق الإنسان، بمفاهيمها الكاملة، وكذلك البيئة، لأن حمايتهما وسيلة للدفاع عن الإنسان.

ونحن نرفض جميع أشكال التعصب والتمييز.

ونحن نُعلي التضامن والتعاون بوصفهما القيمتين اللتين يجب أن توجهانا في القرن الحادي والعشرين.

ولذلك فإننا نُعلن أن الأمم المتحدة هي أهم منظمة عالمية، ومن واجبنا تعزيزها وزيادة قدرتها. ولذلك فإننا نؤيد تعددية الأطراف التي تعمل دائما في إطار الأمم المتحدة باعتبارها المنظم الرئيسي للنظام العالمي، ونعتبر أن من غير المقبول القيام بأي عمل خارج الإطار القانوني لميثاق المنظمة أو أي إصلاح يضر بالبرنامج الاجتماعي للمنظمة.

ونحن في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي نُعلن بأننا نؤيد الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ونلتزم بهما باعتبارهما مبدأين لهداية النظام الدولي الجديد. وهذا ما أكدناه، نحن رؤساء مجموعة ريو، في كارتاخينا عندما وقعنا على ''الالتزام بالديمقراطية''، وعندما صدقنا عليه نحن جميعنا رؤساء أمريكا الجنوبية قبل أقل من أسبوع في برازيليا.

وبما أن منطقتنا أول منطقة رئيسية خالية من الأسلحة النووية وهذه سابقة في العالم، فإن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تعمل جاهدة على إقامة عالم خال من خطر الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى. وندعم أيضا المؤتمر الدولي المقبل المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة، ونديـن استعمال الأسلحة المفرطة القسوة وغير الإنسانية وخاصة الأسلحة المصنوعة محليا.

وإن تجنب الحرب من المسائل الملحة ذات الأولوية، ولكن عندما يقع الصراع بالفعل، يجب على الأقل مراعاة أحكام القانون الدولي الإنساني. وتلتزم كولومبيا بمواقفها على نحو ثابت، وإني لفخور بأن أتمكن من القول إنه لا يوجد اليوم أحد دون السن القانونية يخدم في قواتنا المسلحة.

ومن أجل ضمان مستقبل أكثر استقرارا للأجيال المقبلة، يجب علينا أيضا أن نُبدي شجاعة وتصميما في مواجهة المشكلة العالمية المتمثلة في المخدرات غير المشروعة وما يتصل بها من جرائم مثل غسل الأموال؛ والاتجار بالسلائف الكيميائية وتحويلها؛ والتهريب؛ وتجارة الأسلحة. ومجموعة ريو مقتنعة بأن هذه مشكلة تعني الجميع، ويجب أن يحلها الجميع في جهد عالمي ينبغي أن يقوم على أساس مبدأ المسؤولية المشتركة.

ومن واجبنا أن نوفر الشروط التي تمكن من السيطرة على عملية العولمة الجارية خلال السنوات العشر الأخيرة وجعلها أكثر إنسانية وإنصافا. وفي ظل هذه الظروف الجديدة لا يمكن أن يغيب عن نظر التجارة والتمويل اعتبار بني الإنسان واحتياجاتهم. ويوجد في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أكثر من ٢٠٠ مليون فقير يأملون أن ينالوا قسطهم من منافع التقدم، ولا يمكننا أن نخلفهم وراءنا. وما نسعى إليه هو تحقيق النمو مع العدالة الاجتماعية.

ولهذا نحتاج إلى التعاون الدولي لتمويل شبكات الحماية الاجتماعية والاستثمار في رأس المال البشري والهياكل الأساسية. ونحتاج إلى زيادة تدفق التجارة الدولية وإنهاء التدابير الحمائية التي تتخذها البلدان الأغنى والأكثر تقدما في النمو.

وبإيجاز، نحتاج إلى معماري جديد لنظام التمويل الدولي الجديد، معماري من شأنه أن يُساعد على كفالة الاستقرار وتوفير المساعدة والدعم للبلدان التي تمر بعملية التكيف.

لقد جئت من كولومبيا، ذلك البلد الجميل الذي يقطنه ٤٠ مليون نسمة، شعبها يحب الحياة، لكن لا تزال المواجهة غير المعقولة مستمرة على أرضها، لسوء الحظ، ويغذيها قلة من الأشخاص ممن يتصفون بالعنف، والأموال الملوثة بالاتجار في المخدرات، والتي تشمل العالم أجمع وتؤثر عليه. غير أننا ملتزمون بالسعي إلى إحلال السلام عن طريق التفاوض. وتتملكنا الرغبة في تحقيق مزيد من العدالة الاجتماعية لأكثر مواطنينا احتياجا إلى ذلك. ولقد عقدنا العزم على مكافحة الاتجار في المخدرات، والكفاح من أجل حقوق الإنسان. وإننا نعيش في ديمقراطية منذ أكثر من ١٨٠ عاما، وسنظل نعيش في ديمقراطية. إننا نحن المستقبل. نحن الوعد، نحن أرض الأمل والصداقة. وعلى أكتاف أبطالنا، ومعاناة آلام فقرائنا، والثقة في مواهب مواطنينا، نحن، كما قال أديبنا غابرييل غارسيا ماركيز، الحائز على جائزة نوبل، نكافح من أجل فرصة ثانية على الأرض، ولا يساورني أدنى شك في أننا سنحصل عليها.

الرئيس المشارك (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى كلمة فخامة السيد غوستافو نوبوا بيجارانو، الرئيس الدستوري لجمهورية اكوادور.

الرئيس نوبوا بيجارانو (اكوادور) (تكلم بالاسبانية): كانت الأمم المتحدة منذ إنشائها المكان العالمي الذي تلتقي فيه الدول لكي تعمل من أجل المثل والأهداف المشتركة لكل الشعوب. وتستقبل الأمم المتحدة اليوم أكبر عدد من رؤساء الدول والحكومات من جميع مناطق العالم. وليس ثمة شك في أن ذلك يُشكل اعترافا بالصلاحية التامة للنظام المتعدد الأطراف للعلاقات بين الدول، عندما يتمثل العمل الانفرادي للحكومات، في عالم يتجه إلى العولمة، للمعالجة الجماعية للسياسات والاستراتيجيات العالمية من أجل إدارة فعالة ومتضافرة للشؤون الدولية.

إن عملية العولمة آخذة في التطور بمعزل عن الأهداف الكبرى للأمن والاستقرار الاقتصادي والتنمية. ولقد أضعفت مشكلة الديون وأزمات الأسواق المالية من احتمالات الاستقرار الاقتصادي والتنمية. وبات من الواضح بصورة متزايدة أن الأسباب الكامنة وراء المستويات المروعة للفقر والبؤس في غالبية البلدان تتخطى الحدود الوطنية وتتجاوز قدرة الدولة على التحكم. وقد تقلص الهامش المتاح للحكومات لتطبيق السياسات التي من شأنها تخفيف آثار البطالة وعدم المساواة، والتي تزيد من حدتها الظروف الخارجية وعدم إنسانية العولمة. ولقد تفشى العنف، وتجارة المخدرات، والإرهاب، وتردي البيئة، كظواهر عالمية تتهدد البشرية جمعاء، ولم تتخذ بعد أي تدابير دولية لمعالجة الآثار

المترتبة على نظام بات من الواضح الآن أنه يقوم في جوهره على الربح والتنافس الضاري، ولا يقيم وزنا للإنسانية على الإطلاق.

ولقد شهدنا خلال الأعوام الماضية تفاقم الصراعات الإقليمية. وقد تركت الحروب وراءها جروحا عميقة ومستديمة في مختلف أنحاء العالم. ولا تزال الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان الأساسية والقانون الإنساني الدولي ماثلة أمامنا. وكذلك يستمر تكديس الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، وتطويرها دون مبرر، مما يُشكل تهديدا مستمرا للبشرية.

إن النجاحات التي حققتها الأمم المتحدة عبر تاريخها تحمل في ثناياها توقعات طيبة فيما يتعلق بأدائها في القرن الحادي والعشرين. وإن قدرتنا على تدعيم المنظمة لتمكينها من الاستجابة للتحديات الجديدة، تعتمد على الالتزامات التاريخية التي بوسعنا أن نقطعها على أنفسنا اليوم إزاء المنظمة والعمل الجماعي لصالح مشروع عالمي للتغيير، والتفاهم والتعاون. وإن تغيير الاتجاهات السلبية للعولمة هو التحدي الجديد للأمم المتحدة.

وتسعى اكوادور جاهدة لتحقيق التنمية الشاملة للأمة، وهي تتوجه بنداء قوي للتعاون الدولي من أجل تنفيذ برامج تهدف إلى خفض الديون الخارجية للبلدان النامية المثقلة بالديون، وتخفيف آثارها. وإن خدمة الديون تستهلك أكثر من ٥٠ في المائة من الميزانية الوطنية في بعض البلدان، الأمر الذي يضر بتنفيذ برامج الصحة، والتعليم، والعمالة، والبرامج البيئية، والبرامج التي تستهدف رفاهية أشد الفئات فقرا من السكان. وتطالب اكوادور بصورة ملحة بالتوصل إلى اتفاقات للإعفاء من الديون الخارجية المرهقة. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن نؤكد على التمويل الدولي للتنمية على أساس مستمر ويمكن التنبؤ به. وعلينا كذلك أن نضمن تقديم مساعدات فعالة من خلال موارد المؤسسات الدولية.

وفيما يتعلق بالجهود الرامية إلى تجديد الأمم المتحدة، فإن اكوادور تُعطي الأولوية لإصلاح مجلس الأمن سواء في تشكيله أو أساليب عمله. وتتطلب مهمته الأساسية في صون السلم والأمن الدوليين، إجراء تعديلات لإصلاح نواحي الخلل في تشكيله الحالي حتى يتسنى تحسين آليات اتخاذ القرار، وتحقيق قدر أكبر من الشفافية في أعماله.

ويسعدني أن أؤكد في هذه القمة مجددا مساندة اكوادور الراسخة للنظام متعدد الأطراف للعلاقات الدولية، ولهذه المنظمة العالمية، الأمم المتحدة. وإننا إذ نبدأ ألفية جديدة، تحدونا الآمال بأن تعيش البشرية في عالم أكثر أمنا، وعدالة، وديمقراطية، انطلاقا من العمل المشترك لكافة البلدان، الأمر الذي يضع إرادتنا السياسية الجماعية، وتضامننا والتزامنا في موضع الاختبار.

الرئيس المشارك (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى كلمة فخامة السيد يواكيم البرتو تشيسانو، رئيس جمهورية موزامبيق.

الرئيس تشيسانو (موزامبيق) (تكلم بالانكليزية): بفخر بالغ وارتياح عميق تلقينا نحن في موزامبيق تقرير الأمين العام عن دورة الألفية، وأدركنا أنه يتناول أكثر التحديات التي تواجه شعوب العالم اليوم إلحاحا. وتتضمن تلك التحديات النهوض بثقافة السلام داخل الدول وفيما بينها، وأيضا فيما بين أقاليم العالم المختلفة، لأن ذلك سيتيح لنا تحقيق كل الأهداف الأخرى مثل القضاء على الفقر، والتنمية، وحقوق الإنسان، تعزيزا وحماية، إلى جانب مواجهة تحديات العولمة. إن البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأقل نموا منها، تواجه صعوبات جسيمة في جهودها من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي. وبتحرير التجارة

والقطاع المالي، عرضت عملية العولمة البلدان الفقيرة لقوى خارجية عاتية، ودفعتها إلى التهميش والاستبعاد.

ويسفر ذلك عن اختلالات اقتصادية خطيرة، تؤدي إلى توسيع الفجوة بين الشمال الثري والجنوب الفقير، ليس من الجانب الاقتصادي فحسب، بل من جانبي التكنولوجيا والمعرفة أيضا. وهذا اتجاه يؤدي إلى تفاوت أكبر.

إن الأرقام المزعجة المتعلقة بالفقر والواردة في تقرير الأمين العام أمر يخجلنا بوصفنا زعماء عالميين. وبالنظر إلى مراحل التنمية التي توصل إليها العالم، والتي تحيا فيها بعض المجتمعات في ظروف فائقة الوفرة، فإنه لا يمكننا من الناحية الأدبية أن نقبل انتشار الفقر المدقع في العالم. وعلينا أن نعكس اتجاه التيار الحالي في النظام الاقتصادي الدولي ونوجد تيارا يجلب العدالة، وتكافؤ الفرص، والمنفعة لجميع شعوب العالم. وإن لم تعالج ويلات الفقر، أمكنها أن تزعزع نفس أسس النظام الدولي الحالي. ولهذا، نطالب المجتمع الدولي بكبح جماح ظاهرة العولمة الدولية وبإدارتها بحيث تكفل المنفعة لجميع شعوب العالم.

والدَين الخارجي عقبة رئيسية في وجه النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في البلدان النامية. وبينما نرحب بمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ومبادرة كولونيا، فضلا عن الآليات الأخرى للتخفيف من عبء الديون، فإننا مقتنعون بأن الإلغاء غير المشروط للديون قد يمكِّننا من إعادة توجيه الموارد صوب القضاء على الفقر، وتحسين القطاعات الاجتماعية، وإصلاح البنى التحتية الأساسية. ويجب أن يستكمل إلغاء الديون بإمكانية أفضل للوصول إلى الأسواق العالمية، وتوفير المساعدة الإنمائية الكافية، والاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ونرى أن القضاء على الأمراض المعدية، مثل الملاريا، والسل، وفيروس نقل المناعة البشرية/الإيدز قضية رئيسية بالنسبة لأمن وتنمية البلدان النامية، وبخاصة البلدان الأفريقية. وقد أنشأنا في بلادي لجنة وطنية يشارك من خلالها جميع أصحاب المصالح في تنفيذ برنامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وتقدم المعرفة، والعلوم، والتكنولوجيا وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات – من الأمور الضرورية للنمو الاقتصادي والتنمية. وانعدام إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا يعمق الفجوة بين البلدان النامية والمتقدمة النمو. ولهذا، يجب توفير التكنولوجيا للبلدان النامية بأسعار مقدور عليها، مع البناء الكافي للطاقات البشرية بحيث تتمكن تلك البلدان من مواصلة تطوير التكنولوجيا حسب الاقتضاء لمنفعة شعوبها.

ولن نتمكن من تحقيق أمانينا وتطلعاتنا إلا في بيئة يسودها الاستقرار والسلام. ومن الضروري أن نكثف جهودنا الرامية إلى التوصل إلى نزع سلاح حقيقي، بما في ذلك التدمير الكامل لأسلحة الدمار الشامل، وبخاصة الأسلحة النووية. والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يجب أن يمنع من خلال بذل جهود دولية متضافرة.

ويجب تدعيم دور الأمم المتحدة في صون الأمن الدولي والسلم. وينبغي إضفاء الصبغة الديمقراطية على مجلس الأمن.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة التاريخية لكي أعرب عن خالص امتناني وامتنان شعب موزامبيق لفرادى البلدان وللمجتمع الدولي ككل للاستجابة والدعم الذين قدما لنا أثناء الفيضانات المدمرة التي أودت بأرواح الكثيرين ودمرت الهياكل الأساسية. ورغم أن هناك عوامل خارجة عن إرادتنا هي التي تحكمت في سرعتها فقد بدأنا بالفعل التعمير بعد انتهاء الفيضانات. ويسعدني أن أحيطكم علما بأن معظم

الأسر التي شردت بسبب الفيضانات جرى إسكانها من جديد في أماكن آمنة. ونشكر المجتمع الدولي على الجهود المبذولة لمساعدتنا في هذه المرحلة من التعمير.

وقد اختبرت موزامبيق إلى حد كبير الآثار الإيجابية للأعمال الفعالة والمنسّقة التي تضطلع بها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره في زمن السلم وأوقات الصراع. ولدينا أمل وطيد في إصلاح الأمم المتحدة في أقرب وقت ممكن وفي تدعيمها بحيث تتعزز فعاليتها. ويتطلب تنفيذ المقررات التي تعتمد في مؤتمر القمة التاريخي هذا إنشاء آليات للمتابعة أو تعزيز آليات المتابعة الموجودة.

الرئيس المشارك (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان فخامة السيد نور سلطان نزار بابيف، رئيس جمهورية كازاخستان.

الرئيس نزار بابيف (تكلم بالروسية): من الواضح تماما أن الألفية الجديدة لا تجلب لنا تغيرات عالمية فحسب، بل إنها تسجل معلما في وجود البشرية. ولا شك في أن العولمة تيار طاغ في عصرنا لا يمكن عكس مساره. ومع ذلك، فمما لا شك فيه أيضا أن العولمة، التي تشكل ملامح النظام العالمي الجديد، وتعبِّر بوضوح عن التقدم، يمكن أن يكون لها أيضا بعض الآثار السلبية على كثير من الدول، إن لم تكن كلها.

وهناك عدد من العوامل التي تلعب دورا في هذا المجال، ومن أهمها التباين الصارخ بين دول المجتمع العالمي. ويتضح هذا حتى في الكلمات التي نستخدمها يوميا للإعراب عن الدرجات المتفاوتة لهذا التباين. وبالتالي، نتكلم عن الدول ''الغنية'' و ''الفقيرة'' والدول ''المتقدمة النمو'' و ''المتخلفة اقتصاديا''، والأمم التي تحظى بالموارد الكامنة، وتلك التي سبق أن استهلكتها، وهكذا.

ويظهر التباين أيضا في طابع استهلاك الموارد. فالبلدان المتقدمة النمو، التي تضم ٢٠ في المائة من سكان العالم، تستهلك ٨٠ في المائة من الموارد العالمية. وهناك تنبؤ معروف على نطاق واسع، وهو أنه في ظل السرعة الراهنة للتنمية، لن يتمكن الاقتصاد العالمي في العقود القليلة القادمة من توفير العمالة إلا لـ ٢٠ في المائة من سكان العالم القادرين على العمل. وليست هذه إلا إحدى التحديات العالمية في الألفية الجديدة.

وفي هذا الصدد، أعتقد أنه ينبغي لكل من الأمم المتحدة والحكومات الوطنية أن تدخل في التزامات متبادلة. فأولا، يتعين على كل بلد أن يحدد بوضوح وبمسؤولية موقفه إزاء عمليات العولمة بغية تصور النتائج السلبية التي يمكن أن تسفر عنها، وتحييدها قدر المستطاع. وثانيا، يمكن للأمم المتحدة، كجزء من عملها على تحديث أنشطتها، أن تضطلع بالمهمة التي تحظى بالأولوية، وهي استحداث نموذج للعولمة تندمج فيه اندماجا كاملا مصالح جميع البلدان المهمشة. وفي نفس الوقت، ينبغي لها أن تعالج على وجه أفضل شواغل معظم شعوب البلدان المتقدمة النمو، حيث أن التباين داخل هذه البلدان لا بد أن يستمر في الازدياد. ويجب أن يتضمن أيضا هذا النموذج تدابير لتعزيز فعالية نظم الأمن الموجودة واستحداث نظم جديدة تلبي مطالب عصرنا. ومن المعروف أنه رغم أن الأمم المتحدة قد حققت بعض المنجزات الرئيسية، لم تنجح دائما في التصدي لتحديات صون السلم والأمن.

وفي هذا الصدد، فإن مجلس الأمن، إلى جانب تعزيزه قدرة الأمم المتحدة على صنع السلام، يمكنه أولا وقبل كل شيء أن يكون مسعى يبشر بالخير لاستخدام طاقات نظم الأمن الإقليمية ولتعزيز التعاون معها. ولا شك في أنه يمكن لهذه الترتيبات أن تعمل بكفاءة عالية في كثير من الحالات، مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أو مؤتمر العمل

المتبادل وتدابير بناء الثقة في آسيا، الذي يأخذ شكلا ملموسا بالفعل، أو مجموعة شنغهاي الخمس. والمشاركة النشطة من جانب نظم الأمن الإقليمية في عمليات صون الاستقرار والأمن يمكن أن تساعد أيضا على التخفيف من حدة مشكلة التدخل الإنساني. فبفضل مساعدات هذه النظم، ودعم مجلس الأمن، يمكن إنهاء العديد من الصراعات بدون تدخل كبير في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة.

وثمة حاجة ملحّة إلى تطوير تلك النهج تتجلى في، جملة أمور منها، في العملية الجارية حاليا في آسيا. لقد أصبحت أفغانستان بقعة من البقاع المحزنة في العالم. وبعد ما يزيد على ٢٠ سنة من تدخل القوات السوفياتية، فإن هذا الشعب الذي طالت معاناته، لا يزال يعاني من جميع أشكال ويلات الحرب. إذ أن حالة عدم الاستقرار والفقر السائدة في هذا البلد أحالت إقليمه إلى أرض يترعرع فيها التطرف والإرهاب الدولي وتنشر ذلك ليس فحسب في وسط آسيا بل في أرجاء العالم. وتنتج أفغانستان ما يصل إلى ثلاثة آلاف طن من الأفيون الخام سنويا، الذي يُعالج بعد ذلك ثم يشحن إلى أوروبا والولايات المتحدة.

لقد ناقش قادة قيرغيزستان وكازاخستان وأوزبكستان وطاجيكستان فضلا عن روسيا، هذه المشكلة في الاجتماع الذي عقدوه مؤخرا في بيشكك، وطالبوا الأمم المتحدة والمجتمع العالمي بتقديم المساعدة إلى بلدانهم لإعادة هذا الوضع إلى الحياة الطبيعية. ونعتقد أن من الضروري عقد جلسة خاصة لمجلس الأمن تُكرّس للحالة في أفغانستان ووسط آسيا لوضع تدابير ملموسة لتحقيق الاستقرار في هذه الحالة.

التهديد الذي يمثّله تكاثر الأسلحة النووية يمكن إدراجه أيضا في جدول أعمال تلك الجلسة، لأن مواجهة شديدة تطورت بين بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية. وأصبح عدد من بلدان المنطقة على وشك الحصول على تلك الأسلحة. وبعد تفكك اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، ورثت كازاخستان ترسانة هائلة من الأسلحة النووية. واتخذ بلدنا سابقة بالتبرؤ طواعية من هذه الترسانة. من أجل هذا السبب نطالب اليوم جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية باتخاذ خطوات ملموسة للقضاء على الأسلحة النووية.

ومن قبيل تحسين نشاط الأمم المتحدة في مجال العولمة، نعتقد أن من المستصوب أن تعزز من ضمن هيكلها المؤسسات التي، على أساس التحليل العالمي للحالة، يمكن أن تقدم إنذارا مبكرا بشأن الصراعات الناشئة، وتصيغ توصيات من أجل التدخل في وقت مبكر وتمنع الحلول العسكرية للصراعات وفي الوقت نفسه تعزز بفعالية الدبلوماسية الوقائية. تلك المؤسسات يمكن أن تصبح أداة لا غنى عنها من أجل التصدي للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي هي مصدر عدم الاستقرار.

وفي وقت متأخر من عام ١٩٤٣، وفي مؤتمر طهران، حيث نوقشت لأول مرة مسألة مستقبل النظام العالمي، ألقى أمريكي عظيم هو الرئيس فرانكلين روزفلت رئيس الولايات المتحدة كلمة أمام المشتركين في المؤتمر جاء فيها ما يلي:

”لنا عادات وفلسفات وطرق حياة مختلفة ولكننا أثبتنا هنا في طهران أن المُثل المختلفة التي تعتنقها دولنا يمكن أن تجتمع معا في كل متناسق، وتتحرك متحدة من أجل مصلحة مشتركة لنا وللعالم“.

أعتقد أن هذه الكلمة مهمة بالنسبة إلينا أيضا، ونحن نقف على عتبة القرن الحادي والعشرين، قرن حافل

بالتغيرات الهائلة، قرن من العولمة، التي نأمل جميعا، أن تجلب خيرا مشتركا للبشرية جمعاء.

لقد أصبح العالم مكانا عالميا ومترابطا حيث ينبغي أن تصبح الشراكة العالمية المبدأ الراجح.

الرئيس المشارك (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): سوف تستمع الجمعية العامة الآن إلى كلمة يلقيها فخامة السيد عبد الله واد، رئيس جمهورية السنغال.

الرئيس واد (تكلم بالفرنسية): في هذه المناسبة التاريخية حيث يجتمع مجتمع الأمم المتحدة للاحتفال بقدوم الألفية الجديدة والتفكير معا بشأن ما ينبغي أن يكون عليه دور ومكانة المنظمة في القرن الحادي والعشرين، أنقل إليكم رسالة رسمية ملؤها السلام والصداقة من شعب السنغال، وفي الوقت نفسه أعرب، مرة أخرى، عن تمسكنا الشديد بالمُثل النبيلة المتضمنة في ميثاق الأمم المتحدة.

وقبل كل شيء أثني بقوة على الأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، لشجاعته ومقدرته واستبصاره، الذي أظهر هذه الصفات في ممارسته لولايته. التقرير الذي قدمه إلينا يعرض علينا مجموعة كبيرة من الأفكار والمقترحات الوثيقة الصلة، ويقدم رأيا إجماعيا للأمم المتحدة، يلتزم يقينا بأركان ميثاقها، ويطور في الوقت نفسه رأيا معدا ومكيَّفا على أفضل وجه للحقائق المتغيرة في العالم.

وأرغب، من جانبي، في مناقشة ثلاثة جوانب من المشاكل التي تواجهها الأمم المتحدة. التحدي الأول يتمثل في إرساء سلام وأمن عالميين ومستدامين بين الدول، وأيضا داخل الدول ذاتها أمن يتحقق في آن واحد مع القضاء على الفقر والعنف والجوع والعطش والقمع والفقر والديون.

وتقع على الدول الأعضاء المسؤولية الأساسية عن تهيئة الحد الأدنى من الأوضاع من أجل ”عالم خال من الخوف“، وفقا لما جاء في كلمات الأمين العام. ومن أجل ذلك فلنتفق على إقامة عالم يستند إلى قبول عالمية مبادئ الديمقراطية وحق سيادة الشعوب في أن تختار قادتها بحرية وبطريقة ديمقراطية، ونبذ العنف كطريقة لحيازة القوة والمحافظة عليها وحكم القانون وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جميع أرجاء العالم، دون تمييز على أساس نوع الجنس أو العنصر أو الدين.

وفي هذا الصدد، يجول بخاطري جميع الأقليات، الموجودة في العالم، التي ما تزال ثقافاتها وحقوقها تحتقر حتى الآن، بما في ذلك حق أعضائها في العيش بصفتهم مواطنين أحرارا.

ومنذ عقود مضت، كان يراودني حلم أرى فيه أفريقيا وقد دخلت القرن الحادي والعشرين وهي حرة من جميع القوى الدكتاتورية أو الشخصية، ونشأت فيها ديمقراطيات أصلية غنية ومتنوعة، تختلف فقط في عناصر ثقافتها. بيد أنه يتعين علينا أن نسلِّم بأن حالات التغير الحقيقي، التي تشمل تغييرات في القيادة والانتخابات، قليلة بحيث تعد على الأصابع.

الجانب الثاني من مشاكل الأمم المتحدة يضيف بُعدا تكميليا لأبعاد السلام والأمن، وهو جانب التنمية الاجتماعية والاقتصادية التنمية في عالم يتحول إلى مستوى عالمي. وهنا أيضا، أود، على غرار ما سبق، أن أذكر الدَين، هذه الآلية الجهنمية التي حبستنا فيها البلدان المتقدمة النمو. كل جيل يعمل لتسديد ديون تكبدتها أجيال سابقة، فضلا عن الديون التي يدين بها ذلك الجيل نفسه، وهي ديون تصعب رؤية أي أثر هام لها في أفريقيا.

إن مأساة الديون لا تتمثل في حقيقة أنها لن تسدد أو تلغى، فذلك يحدث على الدوام. الديون مرض متكرر تعود على الدوام إذا لم يتم القضاء على أسبابها الدفينة. ويبدو أنها شيء غير أخلاقي، بل إنها تمثل تحديا للفكر المشترك، إذا

نظرنا إلى تطور الديون بوصفها الخيار الوحيد الممكن أمام بلداننا.

قررت منظمة الوحدة الأفريقية في قمة لومي، إنشاء الاتحاد الأفريقي ومناقشة مسألة إغاثة أفريقا من الدَين.

يتعيّن أن يتوقف العالم عن كونه عالما يواجه فيه الدائنون مدينين مرتعشين ومتخوفين، يتجرأون فقط على السؤال من أجل إتاحة المزيد من الوقت أو إلغاء الدين، في حين أنهم هم الضحايا لنظام ظالم. وعلم الاقتصاد، يؤيده شعور دفين بالتضامن والترابط، ينبغي أن يقود المجتمع الدولي إلى الشعور المشترك الذي أعرب أحسن التعبير عنه جون كيندي ''مجتمع حر غير قادر على مساعدة غالبيته من الفقراء لن يكون قادرا على إنقاذ أقليته الغنية''.

هذه القضايا تنعكس في قرار منظمة الوحدة الأفريقية بإنشاء الاتحاد الأفريقي. ويسرني أن أعلن أن السنغال صادق على هذا الاتفاق، ودولة السنغال ثاني دولة تصادق عليه.

العنصر الثالث والأخير للاستجابة يرتبط بخطة إصلاح الأمم المتحدة، التي قدمها الأمين العام في برنامج جريء من أجل التجديد. وأرى أن ثمة طلبا من الطلبات الأولى للإصلاح يكمن في زيادة عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين في مجلس الأمن، وتحسين طرق عمل المجلس.

من مصلحتنا جميعا أن يكون المجلس أكثر تمثيلا للمجتمع الدولي، الأمر الذي يقتضي إصلاح مجلس الأمن وتعزيز دور الجمعية العامة، وترشيد عمل الأجهزة الأخرى، فضلا عن تبسيط الآليات المؤسسية والإجراءات الإدارية.

وبعيدا عن الرمزية في الانتقال من بلد إلى آخر، ومن ألفية إلى التي تليها، فإننا الآن في مفترق طرق وليس أمامنا من خيار إلا السير في طريق الأمل الذي يقودنا عبر توطيد التعددية والعالمية. وإذ نجتمع هنا اليوم فإن الواقع اليومي للعالم يذكرنا مرة تلو أخرى بالطابع الذي لم يتحقق لمهمتنا الطموحة إلى بناء السلام وتعزيز التنمية في أنحاء كوكبنا.

ولا نستطيع أن نفشل. ولا ينبغي لنا أن نفشل، لأن البشرية جمعت مخزونا غير مسبوق من المعارف العلمية والدراية التقنية والتكنولوجيات القادرة على إفساح طريق يتجاوز احتياجاتنا. والعقل السليم يرفض فكرة الفقر في عالم يعج بالثروة العالمية الوفيرة حتى أننا لو تجاوزنا أي مفهوم لإعادة توزيع الثروة نجد أن من شأن إزالة النفايات وحده أن تقضي على الجوع على الأرجح وعلى افتقار البشرية إلى الحاجات الأساسية في معظم أنحاء المعمورة.

وأمام ما يحدد العمى الفكري، أود الإعراب عن أملي في بزوغ عقلانية جديدة كالتي ظهرت في القرن الثامن عشر. وسأسعى شخصيا إلى الحصول على عضوية ذلك المجتمع الذي لا حدود له، والذي يزول فيه الغموض ويتعزز الذكاء وتحكيم العقل، وهما الموزعان بطريقة مثلى بين الشعوب. وإذ نتحدث عن عصر التنوير يمكن أن نشير أيضا إلى ألفية التنوير. غير أننا في غضون ذلك نتضرع إلى الله أن يساعدنا ويهدينا سواء السبيل.

الرئيس المشارك (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): تستمتع الجمعية الآن إلى فخامة السيد كيم داي يونغ، رئيس جمهورية كوريا.

الرئيس كيم (تكلم بالكورية؛ والترجمة الشفوية قدمها الوفد): إنها فرصة عظيمة أن يتاح لي بهذه المناسبة الكلام في قاعة السلام المشرفة هذه.

إن الألفية الجديدة تبدأ بمعجزة في شبه الجزيرة الكورية. فقد بدأت أشعة الشمس الدافئة تذيب جدران الجليد التي حالت بين الجنوب والشمال خلال ٥٥ عاما مضت من انقسام سببه الحرب الباردة. ولعل الأعضاء شهدوا بعض الصور التلفزيونية من مؤتمر قمة جنوب وشمال

كوريا في حزيران/يونيه، بالإضافة إلى صور الأسر المشتتة وهي تتوحد من جديد في ١٥ آب/أغسطس للمرة الأولى في جميع سنوات الانقسام الوطني تلك. لقد كانت صورا أشبه بالمعجزات لم تتحقق من خلال الجهود التي بذلت في جنوب وشمال كوريا وهما الطرفان الرئيسيان فحسب بل ومن خلال الدعم والتشجيع القويين من الأمم المتحدة وقادة العالم. فأشكرهم جميعا من كل قلبي.

وفضلا عن ذلك، فمما يشجعني كثيرا وأشعر إزاءه بالامتنان قرار الرئيسين المشاركين لتجمعنا التاريخي، إصدار بيان يؤيد الإعلان المشترك بين جنوب وشمال كوريا، الذي نتج عن مؤتمر القمة بين الكوريتين.

وعند تنصيبي قبل عامين ونصف العام شرعت في سياستي الوضاءة سعيا إلى السلام والمصالحة والتعاون بين الكوريتين. ومنذئذ، نالت هذه السياسة تأييد الأمم المتحدة وجميع بلدان العالم. وفي المناقشات في مؤتمر القمة قررنا، نظيري الكوري الشمالي وأنا، أن نعمل سويا من أجل ألا تنشب حرب أخرى في شبه الجزيرة الكورية على الإطلاق. واتفقنا على عدم قبول التوحيد بالقوة ولا بالاستحواذ، لأن أيا منهما لا يقود إلا إلى الحرب.

واتفقنا على أن تتركز جهودنا الآن، بينما تظل التطلعات إلى الوحدة عن طريق تقرير المصير هي الملهمة لنا دوما، على إحلال سلام دائم في شبه الجزيرة الكورية وتعزيز التبادلات الاقتصادية والثقافية الاجتماعية والتعاون بين الجانبين. وهذه الجهود تبذل الآن في كثير من المجالات.

والوحدة هي الهدف النهائي للشعب الكوري. بيد أن الوحدة يجب أن تتم بالطرق السلمية مهما استغرقت من وقت. فيجب أن تكون الوحدة نجاحا يحققه الجانبان. هذا هو الاتفاق الذي تم التوصل إليه في مؤتمر قمة الكوريتين الجنوبية والشمالية. ومن خلال تبادل الزيارات على مستوى القمة واستمرار المباحثات الوزارية سنفعل كل ما نستطيع لتوسيع نطاق المعادلات والتعاون بين الكوريتين ولإدامة السلام في شبه الجزيرة الكورية. وسوف تسهم هذه الإنجازات في شبه الجزيرة الكورية إسهاما كبيرا في إحلال السلام في شمال شرقي آسيا وفي العالم.

وطالما كانت الأمم المتحدة تقود الدعم العالمي لجهودنا باسم السلام، مع المساندة النشطة من كل القادة المجتمعين هنا، ستصبح معجزة الألفية الجديدة التي تكشفت في شبه الجزيرة الكورية إنجازا كبيرا يذكره التاريخ. وبأوضح عبارة أطالب الممثلين بإيلائها الاهتمام والدعم الدائمين.

وقد أحرزت الأمم المتحدة في القرن العشرين تقدما ساطعا من أجل السلام ورفاه البشر. ولولا الأمم المتحدة لازدادت كثيرا معاناة البشرية من الحروب والمصائب وانتهاكات حقوق الإنسان. والواقع أن الشك لا يخامرني في أن إنشاء الأمم المتحدة كان أهم انتصار للبشرية في القرن العشرين.

بيد أنه سيكون هناك في القرن الحادي والعشرين كثير من المهام الكبرى كي تنجزها الهيئة العالمية. فالتحديات العديدة في الانتظار، ومنها تحقيق سلام العالم، والمساعدة من أجل النمو الاقتصادي للبلدان النامية، وتعزيز حقوق الإنسان، ومكافحة الإرهاب، وصون بيئة الأرض. ولا بد من أن تنجز هذه المهام جميعها بنجاح.

وأناشد الجميع أن: هلم نضم سواعدنا من أجل أن يكون القرن الحادي والعشرون أكثر فترات التاريخ سلاما وأملا للبشرية. ولنفعل ذلك بأن نجمع بلدان العالم قاطبة حول الأمم المتحدة. وأؤكد لهم أن جمهورية كوريا ستقدم كل ما تستطيعه من تعاون في أداء الأمم المتحدة لأدوارها النبيلة.

الرئيس المشارك (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب فخامة السيد علي عزت بيغوفيتش، رئيس البوسنة والهرسك.

الرئيس عزت بيغوفيتش (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أتوجه بالشكر إلى الأمم المتحدة على تنظيم هذا التجمع التاريخي. ونتقدم بالتهنئة إلى كل من أسهم في ذلك. ونؤيد تماما الجهود الرامية إلى زيادة كفاءة منظمة الأمم المتحدة التي ستعزز بنجاح، القيم الواردة في مشروع إعلان مؤتمر قمة الألفية.

ومقارنة بتاريخنا الطويل والثري فإن فجر الألفية الجديدة ينهي عقدا بالغ الصعوبة والمرارة بالنسبة للبوسنة والهرسك. فالنصف الأول من العقد شهد معركة من أجل الاستقلال، وشهد النصف الثاني إعادة تعمير البلد ومؤسساته بعد الحرب الدامية والمدمرة. وقد نجا البلد ونجت الشعوب ولكن بثمن فظيع لم تكن له ضرورة.

ويعتمد مستقبل البوسنة والهرسك بقدر كبير على ثلاثة عوامل هي: أولا، تكامل البوسنة والهرسك من الداخل؛ وثانيا، اندماج البوسنة والهرسك ككل في المؤسسات الأوروبية الأطلسية؛ وثالثا، مواصلة التنمية الإقليمية الكلية.

والتكامل من الداخل عملية أليمة وبطيئة، ولكنها تسير في الطريق الصحيح. ويسعدني أن أؤكد حسن طوية عامة الشعب رغبة في المصالحة والسير قدما. وتكمن المشاكل في نقص الالتزام من بعض السياسيين. ونتيجة لذلك، لا يزال كثير من لاجئينا ينتظرون العودة إلى ديارهم ولا تزال هناك بعض بقايا للفصل العنصري.

نحن الذين وقّعنا على اتفاق دايتون/باريس للسلام لإحلال السلم كنا نعرف دائما أنه اتفاق لا يتسم بالكمال. بيد أننا كنا نعتقد أيضا أنه اتفاق متطور وعملية ستؤدي إلى إرساء أسس دولة البوسنة والهرسك بوصفها عضوا ديمقراطيا ومتفتحا من أعضاء أسرة البلدان الأوروبية. وانضمامنا إلى المؤسسات الأوروبية والأطلسية بدءا بمجلس أوروبا ومرورا بالشراكة من أجل السلم وانتهاء بمنظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو) يكفل أيضا مستقبلا مستقرا لمنطقتنا بصفة عامة. ونحن نعلق الآمال على عملية الاندماج هذه. فهي تعزز عملية التطور اللازمة هذه وتروج للرؤية التي تنادي بمستقبل مشترك لشعوبنا. بيد أن إذا ما شعر الأفراد، بدلا من ذلك، بأنهم ليسوا موضع ترحيب كشركاء كاملي الشراكة في أوروبا لا حدود لها، سيصبح الخط الفاصل في منطقتنا أكثر وضوح من أي وقت مضى.

وفي دايتون، كان شغلنا الشاغل وضع حد لعمليات القتل، حيث أن أعدادا كبيرة جدا قتلت. وكنا نعتقد أن السلام الناقص أفضل من حرب عادلة وأن ضم البوسنة والهرسك إلى أسرة الدول الأوروبية والأطلسية سيساعد على تجاوز نواقص سلم كان منذ البداية غير منصف ولا يتصف بالكمال.

وأخيرا، فإن مستقبل البوسنة والهرسك يعتمد أيضا على التطورات الإقليمية والعكس بالعكس، والتغيرات التي شهدتها توا كرواتيا توضح أن من الممكن أن تتغير الأمور بسرعة وأن تسير في اتجاه إيجابي.ونود أن نشاهد أحداثا إيجابية مماثلة في جارتنا الشرقية، وفي الجبل الأسود، تسير الديمقراطية والتسليم بأخطاء الماضي يدا في يد. وتتجلى في العلاقة بين بلدينا مشاعر جديدة تقوم على حسن النوايا والمصالح المتبادلة.

ونحن في البوسنة والهرسك، نفخر جدا بإسهامنا في الجهود الدولية لحفظ السلام في تيمور الشرقية من خلال تقديمنا قوة الشرطة المتكاملة للبوسنة والهرسك. وهنا، ننضم

إلى آخرين للإعراب عن انزعاجنا إزاء مقتل موظفين من الأمم المتحدة في تيمور.

اسمحوا لي أن أختتم هذا البيان القصير بنبرة شخصية أكبر. إن عملي في الرئاسة في البوسنة والهرسك ينتهي في تشرين الأول/أكتوبر بعد عشر سنوات من الخدمة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناني لكل أصدقاء البوسنة والهرسك الأوفياء الذين وقفوا إلى جانبنا في وقت الحرب وفي وقت السلم، وأيدوا دائما قضية البوسنة والهرسك العادلة: إنني لأؤكد للجمعية أن بلادي على استعداد للإسهام في تحقيق الرفاه المشترك من أجل بناء عالم أفضل وأكثر عدلا. وحيث أننا نقع في مفترق طرق الحضارات والثقافات والأديان المسيحية الأرثوذكسية والكاثوليكية واليهودية والإسلام يمكننا أن نسهم في حوار وثقافة سلام جديدين. إن تجربتنا تعلمنا ما ينبغي فعله وما لا ينبغي فعله. وهو درس إيجابي وسلبي على حد سواء ستستفيد منه الأجيال في المستقبل.

الرئيس المشارك (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى كلمة يلقيها فخامة السيد فرانسيسكو غيليرمو فلوريس بيريز، رئيس جمهورية السلفادور.

الرئيس فلوريس بيريز (السلفادور) (تكلم بالاسبانية): أتوجه بالشكر إلى الأمم المتحدة من خلال الأمين العام، على الاقتراح الذي تم تقديمه في بداية هذا العام بضرورة جعل جدول أعمال هذه القمة يتناول المشاكل العالمية. وناقشت، في مختلف المنتديات لهذا الاقتراح مع زملائي في أمريكا اللاتينية وأعرب عن تقديري للسيد عنان وهو جدير بذلك التقدير.

وأرى في هذا الاقتراح دعوة إلى الدول الأكثر تقدما بشأن الفقر المدقع التي تعيش فيه العديد من الدول وجزء كبير من سكان العالم. وإذا ما كان هذا النداء يعني دعوة للتضامن كجزء من مفهوم لضمير عالمي يفهم أن مشاكل الغير إنما تشكل مشاكلنا نحن أيضا، فإنني أؤيده تمام التأييد، بيد أن إذا ما كان يستند إلى فرضية أن وجود الدول الفقيرة إنما يرجع إلى أخطاء الدول الغنية، فمن غير الممكن أن أتفق معه. فإذا ما كان موقف دولة فقيرة من العالم هو أن تلوم البلدان المتقدمة النمو على فقرها، فإنه يشكل تحويلا للمسؤولية يوصد الباب في نهاية المطاف أمام احتمالات تخلصها من الفقر. والطريق الوحيد الذي يكفل لدولة فقيرة أن تتحرك إلى الأمام هو أن تتحمل المسؤولية الكاملة عن مواجهة الفقر الذي تعاني منه.

إننا في السلفادور، نعيش في وقت يشهد تغيرات عميقة، وهو ما يرجع إلى عملية السلام الناجحة وإلى التوجه الجديد لبلادي. والانتصارات كانت انتصاراتنا حيث أننا الأطراف التي أقامت سلما. بيد أن المشاكل هي مشاكلنا أيضا، حيث أننا الأطراف التي خاضت حربا. والوسيلة الوحيدة التي تكفل لنا التغلب على مشاكلنا هي القبول بها بالكامل. وينطبق الشيء ذاته على الفرد الذي يلوم حكومته على أحواله المعيشية الراهنة بينما يتجاهل مسؤولياته الخاصة. وتحويل مسؤوليتنا إلى آخرين يوصد الباب أمام أية احتمال للتغيير.

نحن السلفادوريين، نصنع مستقبلنا، والنجاحات هي نجاحاتنا والإخفاقات هي إخفاقاتنا. ومن تجربتنا، فإن إنحاء اللوم يؤدي في النهاية إلى عقلية تقوم على المساعدة التي تتجلى في أسوأ صورها في إغراء العديد من برامج المعونة على الاضطلاع بتجارب اجتماعية ضمن لا تفهمه بتاتا. لذلك لا نطلب إلى العالم أن يحل مشاكلنا. بل إننا نطلب أن تتاح لنا الفرصة لنشارك بشروط متساوية في العمليات الإنمائية.

إن سياسات الانفتاح التي تروج لها البلدان الصناعية والوكالات الدولية إنما هي سياسات سليمة ما دامت تعنى الانفتاح للجميع. وإذا لا ترى البلدان الصناعية في البلدان الأقل نموا إلا أسواقا استهلاكية، وإذا هي أغلقت أسواقها أمام قدراتنا الإنتاجية، فإنها تشوه الأمور بشكل يؤثر حتما على جميع الدول في نهاية الأمر. ويستخدم المزارعون السلفادوريون كل المنتجات التي تنتجها البلدان الصناعية ومن غير المعقول مطلقا أن يقول لهم العالم الصناعي إن من غير الممكن أن يبيعوا في بلدانهم الفواكه والخضروات والغلال التي ينتجونها بعرق جبينهم.

ولا توجد فرصة لتصحيح هذه الأوضاع المشوهه أفضل من الفرصة التي يتيحها هذا الاجتماع التاريخي. وكل ما نحتاج إليه هو أن نعقد العزم على أن نرتقي في العلاقات بين الدول إلى مستوى الكرامة الذي يتطلبه المستقبل المشترك. ولا يشكل الانفتاح إلا الرابطة المستدامة الوحيدة التي تربط بيننا، إذ أننا لن نتمكن من توليد الموارد اللازمة لمكافحة الفقر إلا بالاستناد إلى إنتاجنا. ومن ثم، فإنني أنظر إلى هذا الالتزام وهذه الفرصة بمنتهى التفاؤل.

لو قيل لسكان أوروبا في عصر النهضة إنهم يعيشون في هذا العصر، فمن المرجح أنهم كانوا سيجيبون بارتباك أن حياتهم ليست سوى المشاكل اليومية المشتركة للحياة في هذا العصر. ومن الجائز أننا نعيش اليوم في عصر نهضة أخرى يتميز بتدفق القدرات الابتكارية في كل مجال من مجالات المعرفة الإنسانية. وإذا كان الأمر كذلك، فإذا ما قمنا، نحن قادة العالم، بتوجيه طاقاتنا إلى رؤى سوداء وغامضة تتصل بالتهديدات التي يواجهها الإنسان، فإن هذا يعني أننا نصرف جهدا هائلا ضائعا. وقد تكون الطريقة الأكثر تحقيقا للفائدة التي نستخدم بها وقتنا أن نكرس أنفسنا للتعامل مع الإمكانات المتاحة الآن في العالم بشكل فعال وبروح من التفاؤل الفعال والمسؤول مع فهمنا أن لدينا اليوم الأدوات الكفيلة بالمضي قدما ببلداننا والتي لم تكن موجودة أبدا من قبل.

إن التقدم يقوم على المعرفة واتخاذ القرار ولا أحد يحرم من ذلك.

الرئيس المشارك (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من فخامة السيد هيبوليتو ميخيا دومينغيز، الرئيس الدستوري للجمهورية الدومينيكية.

الرئيس ميخيا دومينغير (تكلم بالاسبانية): ما كان لاقتراح عقد مؤتمر القمة هذا أن يكون أفضل توقيتا أو أكثر يمناً، حيث أنه يتيح فرصة لمجتمع الأمم للشروع في عملية تفكير مثمرة في كيفية مواجهة تحديات واحتياجات الألفية الجديدة.

ومناقشة دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين تعني تحديد التوقعات التي يجب على الحكومات أن تفي بها على الصعيد الدولي، في عالم يدعو بصورة متزايدة إلى ممارسة قيم معينة من أجل تعزيز التضامن الفعال بين جميع الشعوب على الأرض.

ويتعين علينا نحن رؤساء الحكومات أن نتوجه جميعا بالشكر إلى الأمين العام للأمم المتحدة على تنظيم هذا اللقاء وإتاحته لنا هذه الفرصة لنتداول بشأن المسائل الواردة بإسهاب في التقرير الذي قدمه لمؤتمر قمة الألفية هذا.

وقبل بضعة أيام فقط، أي في ١٦ آب/أغسطس، كان لي الشرف بأن نُصِّبتُ رئيسا دستوريا للجمهورية الدومينيكية. وقد جئت من ثم إلى هذا اللقاء ذي المستوى الرفيع لأعبر بإيجاز شديد عن آمال وتطلعات الشعب الدومينيكي.

إن كرامة الفرد البشري، والمساواة بين الرجال والنساء، وتحقيق التقدم الاجتماعي لتحسين الظروف

المعيشية، والقضاء على الفقر، والحياة التي تنعم بالسلام والأمل وتخلو من الخوف أمور تمثل، بإيجاز، تطلعات وآمال الشعب الدومينيكي، والإطار العام الذي تعرب الحكومة الدومينيكية من خلاله عن رغبتها في أن يكون لعملية عولمة جميع تجليات الإنسان الثقافية في بلدنا، التي تميز هذه الألفية الجديدة، وجه إنساني حقيقي، وعن تصميمها على ذلك.

وعلى الرغم من أننا منخرطون في العولمة واقتصاد السوق، فإننا لن نتخلى أبدا عن المطالبة بالإنصاف والعدالة الاجتماعية اللذين ينبثقان من آمالنا وتطلعاتنا.

وإذا أريد لتوازن الاقتصاد الكلي الذي كثر التبجح به أن يكون مفيدا ومنصفا حقا، فإن ما نحتاجه إذن وجود مؤسسات للدولة فعالة، وإدارة شفافة للشؤون العامة، واحترام حقوق الإنسان، والمشاركة العامة في صنع القرار بشأن المسائل ذات الاهتمام العام وإنشاء بنية أساسية مادية سليمة.

ولن نكون في موقف سليم لننضم إلى الاقتصاد العالمي ونعمل فيه على أساس المنافسة والمساواة، إلا عندما نتمكن من وضع سياسات ترمي إلى تحقيق تلك الأهداف. وأكرر أن هذا هو الاتجاه الذي يحدد تطلعات وآمال الحكومة الحالية للجمهورية الدومينيكية.

وحضوري مؤتمر القمة هذا دليل وتأكيد على إيمان بلدي بهذه المنظمة، التي ظلت الجمهورية الدومينيكية عضوا فيها منذ عام ١٩٤٥. وتقرير الأمين العام، الذي يسعى إلى تعريف دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين، يسترشد بالتزام واضح بالإصلاح والديمقراطية. وذلك لأنه، على الرغم من أن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة برهنت، على مر الزمن، على أنها صالحة وفي العديد من المناسبات، فعالة، يجب الاعتراف بأن هياكل القوى التي أنشئت من أجلها في عام ١٩٤٥ لا يمكن أن تفي بمتطلبات العلاقات الدولية التي تطورت بفعل عملية العولمة. والآن، يجب، أكثر من أي وقت مضى على الإطلاق، أن تعمل هذه المنظمة على إقامة التوازن الصحيح بين جميع أمم الأرض.

وعلاوة على ذلك، ينبغي لإصلاح ميثاق الأمم المتحدة أن يضمن بأن تعود عملية العولمة بالفائدة على الجميع، وبذلك تحول التضامن إلى قاعدة من قواعد السلوك الدولي تساعد على إعلاء شأن المصلحة العامة للجنس البشري بأسره.

ويقينا نتفق جميعنا على أن المسؤولية الرئيسية عن إعلاء شأن المصلحة العامة والسعي إلى كفالة السعادة لشعوبنا تقع علينا نحن في المقام الأول وعلى الحكومات التي نقودها، ولكن ليس نفيا لتلك المسؤولية أن نشير إلى أن إثمنا في كثير من أحيان، في الماضي والحاضر معا، قد تضاعف الاشتراك الآثم في الجريمة من بعض أصحاب المصالح الدولية.

وعلى أساس هذه الاعتبارات سأتطرق الآن إلى الحالة الراهنة التي تواجهها جمهورية هايتي والجمهورية الدومينيكية. وقد ظللنا دائما نصف العلاقة بين بلدينا بأنها زواج لا إمكانية للطلاق فيه. وندرك أن الحالة الاقتصادية لهايتي هي التي تتسبب أساسا في تدفق المهاجرين غير القانونيين يوميا من ذلك البلد إلى بلدنا، ولكن يجب على المجتمع الدولي أيضا أن يدرك أن الجمهورية الدومينيكية ليست لديها القدرة على تحمل العبء الاجتماعي الذي يمثل وجود مئات الآلاف من جيراننا الهايتيين في بلدنا.

وتبذل حكومتنا قصارى جهدها للتعامل مع هذه الحالة بروح من التفهم والاحترام التام لحقوق الإنسان. وأي حوادث قد تقع في منطقة الحدود ليست جزءا من سياسة الدولة، وبوسعي أن أؤكد لكم أننا اتخذنا خطوات للتصدي لأي حالة مقلقة.

والجمهورية الدومينيكية مستعدة استعدادا كاملا لتضطلع بالاشتراك مع هايتي بخطط إنمائية تساعد على رفع مستوى معيشة السكان في البلدين.

وستسن الجمهورية الدومينيكة تشريعا للهجرة يقوم على مبادئ حكيمة، تنطبق على جميع الأجانب دون تمييز بين من يعيش على أرضها بصورة قانونية أو غير قانونية. بيد أنها لا تستطيع أن تحل بمفردها مشكلة تعنينا جميعا، ولا يمكن أن يساعد على حلها بصورة نهائية إلا اتخاذ قرار جماعي ومشاركة جماعية. ولذلك فإني أناشد الأمم المتحدة وزملائي رؤساء الدول أن نأخذ على عاتقنا مسؤوليتنا الجماعية عن معالجة هذه الحالة الخطيرة.

وكما قلت سابقا، قد حان الوقت للتضامن، ويجب علينا نحن الحكومات أن نأخذ على أنفسنا عهدا بأن تكون الأمم المتحدة، وهي تواجه عملية العولمة، الضامن للتنمية المادية والروحية الصحيحة لجميع الشعوب، وأن تكون الأمم المتحدة حكما صارما ضد العنف، وعدم الأمن، والتحامل وتدهور البيئة. ولن يحل السلام إلا بالمشاركة في نفس الآمال والتطلعات.

الرئيس المشارك (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من فخامة السيد بول كاغامي، رئيس الجمهورية الرواندية.

الرئيس كاغامي (رواندا) (تكلم بالانكليزية): فيما يتعلق بشخصية الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين، فإننا نشارك وجهة النظر العامة التي ترى أن هذه الهيئة النبيلة تحتاج إلى التجديد والإصلاح حتى تكون لها مشروعية أوسع. وفي الاضطلاع بهذه المهمة، ينبغي إيلاء نفس الأهمية والإلحاحية لإصلاح المؤسسات الرئيسية الأخرى، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز. وتواجه منظومة الأمم المتحدة وتلك المؤسسات الآن بيئة سياسية واجتماعية، واقتصادية أكثر تعقيدا مما كان قائما لدى إنشائها قبل ما يزيد على ٥٠ عاما.

ومن وجهة نظر رواندا، مع ذلك، فإن مسألة التهديدات للسلام هي التي يجب أن تحظى باهتمامنا العاجل. ومن الواضح أننا لسنا مهددين بالحروب العالمية بدرجة كبيرة إلا أننا نواجه صراعات وتوترات إقليمية ومحلية. ولذا، فنحن نحتاج إلى طرح سؤال في هذا الصدد. لماذا كانت جهود حفظ السلام والجهود الوقائية أقل نجاحا طوال العقد الماضي؟ لقد أعطيت أسباب كثيرة لذلك، من بينها، على سبيل المثال، الافتقار إلى الإرادة السياسية، والولايات غير المحددة تحديدا جيدا، والافتقار إلى الموارد، وغير ذلك.

وقد تكون جميع تلك الأسباب وجيهة، ولكني أود أن أضيف عنصرا آخر. فكل صراع فريد في تاريخه وفي جوانبه الاجتماعية، الأمر الذي لا يحظى بالاهتمام الذي يستحقه غالبا. وليس هناك شيء أقل من الفهم الموضوعي لكل صراع وطبيعته، حتى يتسنى الإسهام في إدارته وحسمه في نهاية المطاف. وإذا كان يمكن تقديم حالة رواندا كمثال، فإن ثمة وجه قصور إضافي يتمثل في عدم الاستعداد، أو عدم القدرة على مساعدة البلدان في حالات ما بعد الصراع. فالوكالات الدولية تبدو أكثر فاعلية في الاستجابة للأزمات الإنسانية، إلا أنها غير قادرة تماما على مساعدة البلدان المتضررة فيما بعد الصراعات. ولكن، ثمة تحديات لا تقل صعوبة في مراحل ما بعد الأزمات، ولا سيما فيما يتعلق بعمليات إعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي بما يسمح باستدامة التنمية، وبالتالي تلافي المزيد من دورات العنف.

واسمحوا لي الآن، أن أتقدم ببضع ملاحظات على العلاقة بين الأمم المتحدة وبلدي. فقبل أن تنال رواندا استقلالها، كانت تدار تحت وصاية الأمم المتحدة. ومنذ ذلك الحين، ظلت الأمم المتحدة مرتبطة، بدرجة أكبر أو أقل،

بالأحداث السياسية الرئيسية التي وقعت في بلدي. وكما لاحظ الكثيرون، فإن الإبادة البشرية التي جرت في رواندا عام ١٩٩٤، ينبغي أن تسجل في التاريخ على أنها فترة من أحلك الفترات في تاريخ الأمم المتحدة الذي يمتد لأكثر من ٥٠ عاما. وفي أعقاب هذا الحدث تم إنشاء المحكمة الدولية لرواندا، وإننا نؤيدها في مهمتها المحمودة. واسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأتقدم بالشكر للأمين العام، السيد كوفي عنان، على طلب تقرير عما حدث في رواندا عام ١٩٩٤. وأتقدم بالتهنئة للجنة التي اضطلعت بهذه المهمة، والتي ترأسها السيد انغفار كارلسون، رئيس الوزراء السويدي السابق. وتم تقديم التقرير إلى مجلس الأمن، وناقش المجلس في يوم ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، ذلك التقرير الذي بذلت فيه غاية الجهد والعناية (S/1999/1257)، والذي لا يحتاج إلى برهان، حيث جاء شديد الوضوح في تحديد المسؤوليات والسبل والوسائل الكفيلة بمساعدة رواندا في برامجها لإعادة البناء وأغتنم هذه الفرصة، أيضا للإشادة بفريق الشخصيات البارزة المنبثق عن منظمة الوحدة الأفريقية، بقيادة الرئيس ماسيري، والذي توصل إلى استنتاجات مماثلة لتلك الواردة في تقرير كارلسون.

ومنذ عام ١٩٩٤، يحاول شعب رواندا إعادة بناء مجتمعه في ظل أكثر الظروف صعوبة وتحديا. وتبذل حكومتي قصارى جهدها في مواجهة ذلك. ولكن المهمة ليست بالمهمة السهلة. وقد أحرزنا تقدما بفضل رواندا ومشاركتنا مع الوكالات الدولية الثنائية والمتعددة الأطراف. لقد أوصى تقريرا كل من كارلسون ومنظمة الوحدة الأفريقية منظمتيهما بالطرق الكفيلة بجعل هذه الشراكة فعالة. ونحن نتطلع إلى تنفيذ هذه التوصيات؛ وسوف تستمر رواندا في الاضطلاع بدورها.

الرئيس المشارك (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى كلمة فخامة السيد فيديل كاسترو روس، رئيس مجلس الدولة والحكومة في جمهورية كوبا.

الرئيس كاسترو (تكلم بالاسبانية): الفوضى تسود عالمنا، داخل حدود الدول وخارجها. والقوانين التعسفية تقدم وكأنها أعراف مقدسة ستجلب معها السلم، والنظام، والرفاه، والأمن، وهو ما تشتد إليه حاجة كوكبنا: هذا ما يريدون منا جميعا أن نصدقه. إن حوالي ثلاثين دولة متقدمة النمو وغنية تحتكر القوة الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية، تجتمع معنا هنا لتقدم لنا المزيد من نفس الوصفات التي لم تفلح إلا في جعلنا أكثر فقرا، وأشد استغلالا وأكثر تبعية.

وليس ثمة نقاش من أي نوع كان عن القيام بإصلاح جذري لهذه المؤسسة البالية التي ولدت قبل أكثر من نصف قرن عندما لم يكن هناك سوى عدد قليل من البلدان المستقلة حتى يتسنى تحويلها إلى هيئة تمثل مصالح كافة شعوب العالم، تمثيلا حقيقيا، هيئة لا يتمتع فيها أحد بحق النقض المحبط والمنافي للديمقراطية، والاضطلاع بعملية صحية لتوسيع العضوية في مجلس الأمن، وتعزيز المفهوم التمثيلي للمجلس، بصفته هيئة تنفيذية تابعة للجمعية العامة، أي الجهاز الذي ينبغي أن يتخذ القرارات بشأن القضايا الأساسية مثل التدخل واستخدام القوة. وينبغي أن نؤكد بحزم أن مبدأ السيادة لا يمكن التضحية به في سبيل نظام مستغل ومجحف، تسعى فيه قوة عظمى مهيمنة، يدعمها جبروتها، إلى أن تكون هي صاحبة القرار في كل شيء. ولن تقبل كوبا ذلك أبدا. إن الفقر والتخلف السائدين في الأغلبية العظمى من الدول، وكذلك التفاوت في توزيع الثروة والمعرفة في العالم، أمور تشكل مصدر الصراعات الحالية، أساسا. ولا سبيل إلى إغفال أن الفقر والتخلف الحاليين هما من آثار الغزو والاستعمار والاستعباد والنهب في

أغلب بلدان الكوكب، من جانب الدول الاستعمارية، وبسبب نشأة الامبريالية والحروب الدامية التي تقسم العالم بأساليب جديدة. وعلى البلدان المعتدية، اليوم، واجب أدبي بتعويض بلداننا عما سببته من أضرار عبر القرون.

ويجب أن تدرك الإنسانية ما كنا عليه حتى اليوم وما لا نستطيع الاستمرار فيه. فالجنس البشري، الذي ننتمي إليه، لديه الآن ما يكفي من المعرفة المتراكمة، والقيم الأخلاقية والموارد العلمية للتقدم إلى عصر جديد في التاريخ يتسم حقا بالعدالة والإنسانية.

فليس هناك ما يخدم مصالح البشر في النظام الاقتصادي والسياسي الراهن. وبالتالي، فإن هذا نظام غير مستدام وينبغي تغييره. ويكفي القول إن العالم يعيش فيه بالفعل، أكثر من ٦ بلايين نسمة، وأن نسبة ٨٠ في المائة منهم يعيشون في حالة فقر. وهناك أمراض في العالم الثالث تعود إلى عصور بعيدة منها الملاريا والسل وغيرهما من الأمراض القاتلة ولم يتم القضاء عليها بعد، بينما تهدد أوبئة جديدة مثل الإيدز بإبادة سكان أمم بأكملها. وأثناء ذلك، تستمر البلدان الغنية في تخصيص كميات هائلة من النقد للنفقات العسكرية ولشراء البضائع الفاخرة، ويقوم المضاربون النهمون بصرف الأموال، والأسهم والسندات، الحقيقية أو الوهمية، التي تبلغ قيمتها تريليونات من الدولارات كل يوم.

ويجري تدمير الطبيعة، ويتغير المناخ أمام عيوننا، ويتزايد تلوث مياه الشرب وشحتها. وتستنفد البحار، وهي مصدر لقوت الإنسان، وتبدد موارد غير متجددة، ذات أهمية حاسمة، على الترف والتوافه.

والكل يدرك أن الدور الأساسي للأمم المتحدة في القرن الجديد الذي بدأنا نعيشه هو إنقاذ العالم من التخلف والجوع والأمراض والفقر وتدمير الموارد الطبيعية التي لا غنى عنها، وليس من الحروب وحدها. وعلى الأمم المتحدة أن تفعل ذلك فورا قبل فوات الأوان.

إن حلم إيجاد معايير منصفة ومعقولة حقا لتوجيه مصير البشر يبدو مستحيلا للكثيرين. لكننا مقتنعون بأن الكفاح لتحقيق المستحيل يجب أن يكون شعار هذه المؤسسة التي تجمعنا اليوم.

الرئيس المشارك (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): أشكر رئيس مجلس الدولة ورئيس الحكومة في جمهورية كوبا.

تستمع الجمعية الآن إلى بيان من فخامة الحاج عمر بونغو، رئيس جمهورية غابون.

الرئيس بونغو (تكلم بالفرنسية): في هذا الوقت الذي تستعد دول العالم الذي نمثله هنا لدخول الألفية الثالثة دون تردد، أرى من المناسب أن نفكر معا في الدور الذي ستضطلع به الأمم المتحدة في التصدي لتحدياتنا الجديدة في المستقبل.

ولذلك، أود أن أرحب بكما الشخصان البارزان اللذان وقع عليهما الاختيار للمشاركة في رئاسة مؤتمر القمة التاريخي هذا، بروح من التضامن والتكامل، وأن أهنئ كلا منكما. واسمحوا لي أيضا بتوجيه التهنئة إلى الأمين العام على المقترحات السديدة التي استرعى انتباهنا إليها. وهي تذكرنا بالمشاكل الكبيرة التي يواجهها العالم اليوم. وأعني هنا الصراعات المسلحة، ومرض الإيدز والفقر، وهي مشاكل تعرض للخطر استقرار دولنا وتنميتها في أفريقيا، بصورة خاصة.

فالصراعات التي تعاني منها أفريقيا مستمرة منذ سنوات عديدة بحيث يمكن أن نتكلم عن حالة حرب دائمة. فهذه الصراعات تخل بتوازننا الاجتماعي والعائلي والثقافي والبيئي. وهي تزعزع استقرار اقتصاداتنا، وتعرض تنميتنا

للخطر وتعرقل حرياتنا، وتتسبب في كوارث إنسانية حقيقية.

والعمل في المجال الإنساني في أفريقيا ما زال في مرحلة مبكرة. ويلزم أن نطوره، بدعم مستمر من مؤسسات الأمم المتحدة والدول الأعضاء، وكذلك بدعم من المنظمات غير الحكومية ذات المستوى العالمي والتي تقدم لنا، بالفعل، مساعدة قيمة.

وهناك مشكلة أخرى تهدد استقرار القارة وهي مرض الإيدز الذي يصيب قوتنا العاملة ويهاجم هيكل مجتمعاتنا ذاته. وتتطلب مكافحة الإيدز تعاونا دوليا أكثر كثافة من أجل تكييف برامج الوقاية والعلاج والبحوث العلمية لما تتسم به المهمة من طابع ملح وواسع النطاق. وهنا أود أن أوجه نداء عاجلا لتيسير الوصول إلى العناية.

إنني مقتنع بأن الجهود التي نبذلها لإقامة عالم يسوده السلام والرخاء ستتكلل بالنجاح إذا استمر إدراجها في المنطق العالمي للتنمية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يولي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اهتماما مماثلا لما يوليه للحقوق المدنية والسياسية. وبهذا فإن إيلاء المجتمع الدولي اهتماما أكبر لشواغل الطبقات الضعيفة من مجتمعاتنا يتسم بأهمية قصوى.

ومن التحديات الأخرى التي يلزمنا مواجهتها تطوير وتوفير سبل الوصول إلى العلم والتكنولوجيات الجديدة. وهنا أيضا ستحتاج أفريقيا إلى دعم خاص، أكثر من أي منطقة أخرى في العالم.

إن إصلاح منظمتنا يقع تماما ضمن الإطار العالمي الراهن الذي تتمثل أهم خصائصه، على الصعيد الاقتصادي، في العولمة.

ويقع هذا أيضا في الإطار السياسي من خلال زحف القيم والممارسات الديمقراطية في جميع القارات.

ولما كنا نرغب في تزويد الأمم المتحدة بدينامية جديدة، فإن هذه الديمقراطية التي تمثل الأغلبية وتحترم الأقليات، يجب أن تلهم تفكيرنا. ولهذا لا أود أن أختتم بياني دون أن أذكر هنا إصلاح مجلس الأمن. ففي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧، ومن ذات هذا المنبر طالبت، بوصفي رئيسا لمنظمة الوحدة الأفريقية في ذلك الحين، بأن يكون لأفريقيا تمثيل دائم في مجلس الأمن. وأطالب بتحقيق هذا الاقتراح. وقد أسعدني سعادة كبيرة أن أسمع أخي، الرئيس واد، وهو يطالب بنفس المطلب.

وأختتم بياني بهذا الموضوع، مقتنعا بأنه نتيجة لمؤتمر القمة هذا، ستصبح منظمتنا معززة وأكثر فعالية، وسيتولد تضامن جديد أكثر قوة بين الدول والشعوب.

الرئيس المشارك بالنيابة (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان فخامة السيد غلافكوس كليريدس، رئيس جمهورية قبرص.

الرئيس كليريدس (قبرص) (تكلم بالانكليزية): إن جمعية الألفية حدث تاريخي حقيقي، فقد جمعت بحق هنا عددا لم يسبق له مثيل من رؤساء الدول والحكومات. إن تعبئة قوى التعاون الدولي على أرفع مستوى ممكن تتطلب جهدا كبيرا نأمل أملا مخلصا في أن يوفر زخما قويا لرغبة البشرية في تشييد عالم أكثر عدلا يكفل بقاء شعوب كوكبنا وتنميتها ورخاءها.

وأود أن أعرب عن تهاني لمن بادروا بتصور فكرة جمعية الألفية، وأن أتوجه بالشكر بصفة خاصة إلى سعادة الأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، على تقريره القادح لزناد الفكر، المعنون ”نحن الشعوب“. ونتطلع إلى وثيقة ختامية عملية لهذا المؤتمر الهام، توفر مسودة جهودنا المشتركة الرامية إلى التصدي للتحديات التي نواجهها مستقبلا.

ونعترف بأنه رغم التطورات الإيجابية العديدة التي تحدث على جبهات متعددة، فإن الصراعات العنيفة، والفقر، وانعدام المساواة لا تزال منتشرة في العالم. وانتشار الأمراض المعدية يجب أن يكون سببا رئيسيا في التعبئة بالنسبة لنا جميعا. ويجب أن تسود مبادئ العدالة والقانون الدولي عندما تنشب الصراعات. ويجب ألا يكون هناك تمييز عندما يتعلق الأمر بحقوق الإنسان وكرامته، كما يجب التسليم بها، كما ولا بد من ترسيخ الحريات الأساسية في جميع المجتمعات.

إن العولمة تعجل من انتشار المعاملات العالمية، وزيادة الإنتاجية، والتجارة، والتقدم التكنولوجي، والاستثمار الأجنبي. ومع ذلك، فهي تشكل تحديات جديدة، مثل توسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، بما فيها الشق التكنولوجي، والتوسع في الشبكات الإجرامية، والإتجار غير المشروع بالمخدرات وبالأسلحة في جميع أنحاء العالم.

ويجب أن توزع عوائد العولمة توزيعا متساويا في مختلف أنحاء العالم. وينبغي سد الثغرة بين الأغنياء والفقراء قبل أن تزداد اتساعا. ويجب إيلاء أكبر اهتمام ممكن لاحتياجات المحرومين، الذين يواجهون كل يوم شبح الجوع، والمرض، وانعدام الفرص. ومن الواضح أن هذا في صالح عالم يزداد ترابطا. ويجب ألا يغيب عن أذهاننا أن التباين لا بد أن يؤدي إلى نشوب الصراح.

والعبء الثقيل للدين الخارجي يسبب شاغلا رئيسيا للكثير من البلدان. والسياسات المبتكرة لتخفيف عبء الديون عنصر أساسي في أي جهد يرمي إلى كفالة القضاء على الفقر.

وقد شهد النصف الثاني من القرن العشرين جهدا دوليا لحماية حقوق الإنسان. وتم تحقيق تقدم. إلا أن أمامنا طريقا طويلا علينا أن نقطعه لكي نحقق هذا الهدف السامي.

ورغم النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي اللذين تحققا مؤخرا، هناك مئات الملايين من السكان الذين ما زالوا يعيشون في فقر وبؤس. والموارد الطبيعية في كوكبنا تستنفد بسرعة، بينما تتدهو البيئة على نحو مستمر. ويتعذر في كثير من البلدان الحصول على المياه الصالحة للشرب أو الخدمات الصحية الأساسية. وتسهم البطالة والتباين في الدخول في تهتك نسيج كثير من الأمم.

وينبغي لنا أن نهتم على وجه خاص بجهودنا المعنية بكفالة حقوق الجماعات المحرومة من مواطنينا وإعداد العدة لها لكي تحرز تقدما هائلا. وفي هذا الصدد، يجب المبادرة ببذل مزيد من الجهود في مجالي المساواة بين الجنسين وحقوق الطفل، ولا سيما أولئك الأطفال الذين كثيرا ما يدفعون ثمنا باهظا في مناطق الصراع المسلح. ويجب أن نرسم سياسات فعالة تهدف إلى توظيف الشباب، فضلا عن السياسات المعنية بالعجزة الذين يشكلون سدس مواطني كوكبنا، والذين يجب أن تتاح لهم فرصة المشاركة والإسهام الكاملين في تطوير مجتمعاتنا.

ونشعر شعورا عميقا بأسى وألم أسر المفقودين في جميع أنحاء العالمن وفي بلدي، حيث تنتظر تلك الأسر معرفة مصير أحبائها المفقودين بأسلوب مقنع. والحلول القائمة على الاعتبارات السياسية أو الاستغلال السياسي للظروف لا يمكن أن تحل هذه المشكلة، التي يشكل مجرد وجودها تحديا لضمير الإنسانية. والمطلوب هو أن يتحلى بالروح الإنسانية، وبالالتزام، والعمل أولئك الذين يحتلون مراكزا تسمح لهم بتوفير إجابة لأقارب المفقودين.

وأود، من هذا المحفل، أن أضم صوتي، وأن أناشد بقوة جميع المعنيين لكي يتعاونوا في النضال من أجل القضاء على ألم وحيرة أقارب كل شخص مفقود.

وانتشار الصراعات المسلحة يستوجب الانتباه الفوري. فويلات الحرب تتضح في أفريقيا أكثر من أي مكان آخر، حيث يشكل النشوب المتواصل للصراعات عقبة رئيسية في سبيل إحراز التقدم. وينبغي لجمعيتنا أن تبعث برسالة قوية بشأن ضرورة اتخاذ سياسة مستدامة لمنع الصراعات، وبناء السلام، والمصالحة، والتعاون الدولي.

وكثيرا ما نرى اتجاها لاتخاذ منهج ''عملي'' لتسوية النزاعات، إلا أننا نعتقد اعتقادا راسخا أن على الأمم المتحدة أن تعمل دائما على أساس صلب من مبادئ ميثاقها. ونهج من هذا النوع سيحظى بثقة أعضائها في موضوعيتها وعدالتها، ويؤدي إلى حلول دائمة.

وينبغي للمنظمة أن تكون دائما معقل آمال الدول الصغيرة التي تتطلع إليها من أجل تحقيق العدالة، وأن تتخذ الإجراءات الملموسة لكي تقلل من مخاوف هذه الدول إزاء عدم سمو القانون الدولي على الاستغلال السياسي الذي كثيرا ما يصاحب ممارسة سياسة القوة.

ويقع هذا أيضا في الإطار السياسي من خلال زحف القيم والممارسات الديمقراطية في جميع القارات.

ولما كنا نرغب في تزويد الأمم المتحدة بدينامية جديدة، فإن هذه الديمقراطية التي تمثل الأغلبية وتحترم الأقليات، يجب أن تلهم تفكيرنا. ولهذا لا أود أن أختتم بياني دون أن أذكر هنا إصلاح مجلس الأمن. ففي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧، ومن ذات هذا المنبر طالبت، بوصفي رئيسا لمنظمة الوحدة الأفريقية في ذلك الحين، بأن يكون لأفريقيا تمثيل دائم في مجلس الأمن. وأطالب بتحقيق هذا الاقتراح. وقد أسعدني سعادة كبيرة أن أسمع أخي، الرئيس واد، وهو يطالب بنفس المطلب.

وأختتم بياني بهذا الموضوع، مقتنعا بأنه نتيجة لمؤتمر القمة هذا، ستصبح منظمتنا معززة وأكثر فعالية، وسيتولد تضامن جديد أكثر قوة بين الدول والشعوب.

الرئيس المشارك بالنيابة (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان فخامة السيد غلافكوس كليريدس، رئيس جمهورية قبرص.

الرئيس كليريدس (قبرص) (تكلم بالانكليزية): إن جمعية الألفية حدث تاريخي حقيقي، فقد جمعت بحق هنا عددا لم يسبق له مثيل من رؤساء الدول والحكومات. إن تعبئة قوى التعاون الدولي على أرفع مستوى ممكن تتطلب جهدا كبيرا نأمل أملا مخلصا في أن يوفر زخما قويا لرغبة البشرية في تشييد عالم أكثر عدلا يكفل بقاء شعوب كوكبنا وتنميتها ورخاءها.

وأود أن أعرب عن تهاني لمن بادروا بتصور فكرة جمعية الألفية، وأن أتوجه بالشكر بصفة خاصة إلى سعادة الأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، على تقريره القادح لزناد الفكر، المعنون ''نحن الشعوب''. ونتطلع إلى وثيقة ختامية عملية لهذا المؤتمر الهام، توفر مسودة جهودنا المشتركة الرامية إلى التصدي للتحديات التي نواجهها مستقبلا.

ونعترف بأنه رغم التطورات الإيجابية العديدة التي تحدث على جبهات متعددة، فإن الصراعات العنيفة، والفقر، وانعدام المساواة لا تزال منتشرة في العالم. وانتشار الأمراض المعدية يجب أن يكون سببا رئيسيا في التعبئة بالنسبة لنا جميعا. ويجب أن تسود مبادئ العدالة والقانون الدولي عندما تنشب الصراعات. ويجب ألا يكون هناك تمييز عندما يتعلق الأمر بحقوق الإنسان وكرامته، كما يجب التسليم بها، كما ولا بد من ترسيخ الحريات الأساسية في جميع المجتمعات.

إن العولمة تعجل من انتشار المعاملات العالمية، وزيادة الإنتاجية، والتجارة، والتقدم التكنولوجي، والاستثمار الأجنبي. ومع ذلك، فهي تشكل تحديات جديدة، مثل توسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، بما فيها الشق التكنولوجي، والتوسع في الشبكات الإجرامية، والإتجار غير المشروع بالمخدرات وبالأسلحة في جميع أنحاء العالم.

ويجب أن توزع عوائد العولمة توزيعا متساويا في مختلف أنحاء العالم. وينبغي سد الثغرة بين الأغنياء والفقراء قبل أن تزداد اتساعا. ويجب إيلاء أكبر اهتمام ممكن لاحتياجات المحرومين، الذين يواجهون كل يوم شبح الجوع، والمرض، وانعدام الفرص. ومن الواضح أن هذا في صالح عالم يزداد ترابطا. ويجب ألا يغيب عن أذهاننا أن التباين لا بد أن يؤدي إلى نشوب الصراح.

والعبء الثقيل للدين الخارجي يسبب شاغلا رئيسيا للكثير من البلدان. والسياسات المبتكرة لتخفيف عبء الديون عنصر أساسي في أي جهد يرمي إلى كفالة القضاء على الفقر.

وقد شهد النصف الثاني من القرن العشرين جهدا دوليا لحماية حقوق الإنسان. وتم تحقيق تقدم. إلا أن أمامنا طريقا طويلا علينا أن نقطعه لكي نحقق هذا الهدف السامي. ورغم النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي اللذين تحققا مؤخرا، هناك مئات الملايين من السكان الذين ما زالوا يعيشون في فقر وبؤس. والموارد الطبيعية في كوكبنا تستنفد بسرعة، بينما تتدهو البيئة على نحو مستمر. ويتعذر في كثير من البلدان الحصول على المياه الصالحة للشرب أو الخدمات الصحية الأساسية. وتسهم البطالة والتباين في الدخول في تهتك نسيج كثير من الأمم.

وينبغي لنا أن نهتم على وجه خاص بجهودنا المعنية بكفالة حقوق الجماعات المحرومة من مواطنينا وإعداد العدة لها لكي تحرز تقدما هائلا. وفي هذا الصدد، يجب المبادرة ببذل مزيد من الجهود في مجالي المساواة بين الجنسين وحقوق الطفل، ولا سيما أولئك الأطفال الذين كثيرا ما يدفعون ثمنا باهظا في مناطق الصراع المسلح. ويجب أن نرسم سياسات فعالة تهدف إلى توظيف الشباب، فضلا عن السياسات المعنية بالعجزة الذين يشكلون سدس مواطني كوكبنا، والذين يجب أن تتاح لهم فرصة المشاركة والإسهام الكاملين في تطوير مجتمعاتنا.

ونشعر شعورا عميقا بأسى وألم أسر المفقودين في جميع أنحاء العالمن وفي بلدي، حيث تنتظر تلك الأسر معرفة مصير أحبائها المفقودين بأسلوب مقنع. والحلول القائمة على الاعتبارات السياسية أو الاستغلال السياسي للظروف لا يمكن أن تحل هذه المشكلة، التي يشكل مجرد وجودها تحديا لضمير الإنسانية. والمطلوب هو أن يتحلى بالروح الإنسانية، وبالالتزام، والعمل أولئك الذين يحتلون مراكزا تسمح لهم بتوفير إجابة لأقارب المفقودين.

وأود، من هذا المحفل، أن أضم صوتي، وأن أناشد بقوة جميع المعنيين لكي يتعاونوا في النضال من أجل القضاء على ألم وحيرة أقارب كل شخص مفقود.

وانتشار الصراعات المسلحة يستوجب الانتباه الفوري. فويلات الحرب تتضح في أفريقيا أكثر من أي مكان آخر، حيث يشكل النشوب المتواصل للصراعات عقبة رئيسية في سبيل إحراز التقدم. وينبغي لجمعيتنا أن تبعث برسالة قوية بشأن ضرورة اتخاذ سياسة مستدامة لمنع الصراعات، وبناء السلام، والمصالحة، والتعاون الدولي.

وكثيرا ما نرى اتجاها لاتخاذ منهج ”عملي“ لتسوية النزاعات، إلا أننا نعتقد اعتقادا راسخا أن على الأمم

المتحدة أن تعمل دائما على أساس صلب من مبادئ ميثاقها. ونهج من هذا النوع سيحظى بثقة أعضائها في موضوعيتها وعدالتها، ويؤدي إلى حلول دائمة.

وينبغي للمنظمة أن تكون دائما معقل آمال الدول الصغيرة التي تتطلع إليها من أجل تحقيق العدالة، وأن تتخذ الإجراءات الملموسة لكي تقلل من مخاوف هذه الدول إزاء عدم سمو القانون الدولي على الاستغلال السياسي الذي كثيرا ما يصاحب ممارسة سياسة القوة.

ولا بد من احترام وتنفيذ قرارات مجلس الأمن لضمان الشرعية الدولية، كي يترسخ مفهوم الأمن الجماعي في أعماق ضمائرنا الجماعية ويلتمس تطبيقه الملموس في الاحترام الكامل لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وليس ثمة مثال صارخ على الإخفاق في تنفيذ القرارات التي تعتمدها الجمعية العامة ومجلس الأمن أكثر من حالة قبرص، حيث لا تزال قرارات عديدة دون تنفيذ خلال ما يزيد على ربع قرن. وأقل ما يعنيه هذا الفشل أنه إهانة للمجتمع الدولي وهو مثال صارخ على أن الإفلات من العقاب سائد.

نحن الآن نشترك في جهد آخر لحل مشكلة قبرص. وسوف أشارك في المفاوضات القادمة، على غرار ما كان عليه الحال على الدوام، متحليا بحُسن النوايا وبالعزم على إيجاد حل عادل وملائم في إطار البارامترات التي حددتها قرارات الأمم المتحدة، حل يكون من شأنه أن يحقق مصالح جميع القبارصة دون تمييز ويستعيد ويكفل حقوق الإنسان لهم جميعا.

إطار العمل من أجل تشييد عالم أفضل يتمثل في هذه المنظمة ذاتها التي نحن جميعا أعضاء فيها. مبادئنا التي نسترشد بها من أجل تحقيق هذا الهدف هي المبادئ المتضمنة في ميثاق الأمم المتحدة. لدينا أدوات للمضي قُدما. بيد أن ما نحتاج إليه بصورة قاطعة، هو الإرادة السياسية للتحرك قُدما.

ونأمل في أن تؤدي قمة الألفية هذه إلى تقوية عزمنا على العمل معا استلهاما بروح التضامن بغية تحقيق الكثير من الأهداف المرجوة من التعايش السلمي والرخاء في مسكننا المشترك، الكرة الأرضية.

الرئيس المشارك (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى سعادة السيد أنطونيو غوتيريس رئيس وزراء الجمهورية البرتغالية.

السيد غوتيريس (البرتغال) (تكلم بالبرتغالية؛ وقدم الوفد نصا بالانكليزية): العولمة حقيقة؛ وليست خيارا. ولكن يوجد خيار، بين السماح لها بالتطور بطريقة غير منظمة، تؤدي إلى الإقصاء الاجتماعي وزيادة الظلم على الصعيد العالمي، أو، من جهة أخرى إخضاعها للسيطرة لتسخير إمكاناتها في خدمة الجميع.

بزوغ الألفية هو في العادة وقت لرؤى جمهوريات فاضلة. الجمهورية الفاضلة في عصرنا تتمثل في عالم ينعم بالسلام والاحترام الكامل لحقوق بني الإنسان، مع ارتكاز العلاقات الدولية على العدل والنزاهة، دون جوع ودون فقر، وكذلك التكافل المستدام بين البشرية والطبيعة. وهو عالم مشكل سياسيا ومتعدد الدعائم ومتوازن.

ومن سوء الحظ، أن عالمنا ليس كذلك، بل حتى رسم صورة لهذه الجمهورية الفاضلة سيكون من السذاجة.

وإزاء استحالة بناء جمهوريات فاضلة عظيمة، من الأهمية، بمكان ، حشد جهود المجتمع الدولي لبناء تشكيل جمهوريات فاضلة صغيرة كثيرة لسن الإصلاحات الممكنة لهيكل العلاقات الدولية من أجل تحقيق المزيد من العدل بين الأفراد والشعوب والأجيال. إن تنظيم عولمة الاقتصادات والأسواق وتحسين نظم الحكم في العالم وإعادة إقرار أولوية

الأخلاقيات السياسية على المصالح هي الأهداف الأساسية للمجتمع الدولي في بداية الألفية.

ويتعين وضع خطة دولية خطة بإصلاحات ملموسة. وسوف أتكلم عن ستة مجالات للإصلاح.

الأول هو إصلاح منظومة بريتون وودز وتحويلها إلى منظِّم كبير للنظام الاقتصادي والمالي العالمي، وتوفير المزيد من الوسائل لها للتدخل وإعطاؤها منظورا يتسم بالمزيد من الطابع الإنساني، يجمع بين ضمانات الثبات المالي ومبادئ الحكم الجيِّد مع التركيز من جديد على الاحتياجات الاجتماعية للشعوب، وإيجاد حل دائم مرة وإلى الأبد لمشكلة الديون التي تعاني منها أفقر البلدان.

الإصلاح الثاني هو وضع مدونات سلوك وأشكال فعالة للإشراف على التدفقات المالية، ومساعدتها لتصبح أكثر استقرارا وزيادة إمكانية التنبؤ بها.

الإصلاح الثالث هو أنه ينبغي أن ندخل ضمن منظمة التجارة العالمية المسائل المتعلقة بالرعاية والمسائل الاجتماعية والبيئية.

الإصلاح الرابع هو حشد طاقات المجتمعات والمؤسسات لمكافحة الأمراض المعدية، من قبيل الإيدز، والسل والملاريا، ومنع ''الإقصاء الإعلامي''، وما يسمى بالفجوة الرقمية، التي تهدد الاقتصاد الجديد القائم على المعرفة.

الإصلاح الخامس هو العمل، على الصعيد العالمي، لتحويل الاتجاهات التي يجري تحديدها بصورة مطردة في المحافل العالمية بشأن البيئة والتنمية المستدامة إلى التزامات أكيدة.

الإصلاح السادس هو أنه ينبغي لنا أن نطور القانون الدولي إلى درجة الكمال، كما ينبغي أن نوفر وسائل تنفيذه لحماية سيادة الفرد على نحو يتسم بالمزيد من الفعالية ونصيغ على النحو الصحيح حق التدخل الإنساني. ولا يجوز السماح لأي معتد بأن يستفيد من قانون المجتمع الدولي، ولا من التذرع بوقاحة بحرمة الحدود.

وفي هذه الخطة، وبسبب أبعادها وشرعيتها، يتعين أن تقوم الأمم المتحدة ووكالاتها بدور جوهري.

التقرير التحضيري لهذه القمة يقول لنا إن البشرية، في الوقت الحاضر، متحدة برغبتها في السلام بقدر معاناتها من الحرب؛ وبثرواتها الطائلة بقدر فقرها المدقع؛ وبحرية التعبير الخلاقة بقدر حالات القمع الوحشي إلى أكبر حد للاعتقادات، وبشبكة الإنترنت بقدر مرض الإيدز.

الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة يمكنها بل ينبغي لها أن تعمل كعامل حفاز رئيسي للمبادرات الدولية المتصلة بتعزيز السلام وحقوق الإنسان، وأيضا بالصحة والتعليم وحماية البيئة وتحقيق المساواة فيما يتصل بتعميم وتوزيع الثروة وإمكانية الحصول على المعلومات.

من أجل ذلك يعد إصلاح وتعزيز الأمم المتحدة ذاتها مسألة جوهرية بالنسبة لمستقبلنا الجماعي. وينبغي أن تشمل، حسب رأيي، جهدا مكثفا لترشيد هياكل مجلس الأمن ذاته ووسائل عمله وإعادة تنظيمه وتوسيعه وإنشاء مجلس للأمن الاقتصادي، بصفته عاملا حفازا لتحقيق العدالة والتنمية المستدامة وتوفير العمالة في الاقتصاد العالمي. ويتعين أن يتحمل الجميع مسؤولياتهم عن تمويل الأمم المتحدة بصورة جادة. ولا بد من وضع حد للنفاق بالطلب من الأمم المتحدة أن تنجز ما لا يقل قدرة لها على إنجازه. ومن الأهمية الطلب من المنظمة تحقيق الكفاءة، ولكن لابد أيضا من تزويدها بالموارد الضرورية لكي تحقق الكفاءة.

الأهمية الحاسمة للأمم المتحدة ظهرت كرمز حي وبليغ في تيمور الشرقية. ويشكِّل النصر الذي حققه

التيموريون نصرا لحكم القانون على القوة ونصرا للتضامن الدولي على سياسات الأمر الواقع واللامبالاة. وفي الوقت نفسه كانت تيمور الشرقية المكان الذي أحرز فيه النجاح، وتوجد في هذا المكان واحدة من أكثر العمليات الطموحة والشاملة التي يجري تنفيذها في تاريخ الأمم المتحدة. وهي مثال حسن على أهمية تحسين آليات أنشطة الأمم المتحدة.

وهنا أود أن أغتنم الفرصة للإعراب عن دعم حكومتي للنتائج التي نُشرت مؤخرا في تقرير الفريق الذي ترأسه الأخضر الإبراهيمي (A/55/305) عن عمليات السلام ولأعرب عن الأمل في إجراء مناقشة بنّاءة بشأن تنفيذ التوصيات المتضمنة فيه.

يقول الأمين العام في تقريره إن القيم التي ينبغي أن يقوم عليها القرن الحادي والعشرون هي قيم الحرية والتضامن والتسامح واللاعنف واحترام البيئة والموارد الطبيعية وتقاسم المسؤولية. وبدون هذه القيم، لن يكون بمستطاع المجتمع الدولي، الذي نمثّله هنا اليوم، أن يمضي قُدما نحو مستقبل من الكرامة والرخاء لكل فرد من أعضائه.

الرئيس المشارك (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب دولة الشيخة حسينة، رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية.

الشيخة حسينة (تكلمت بالبنغالية وقدم وفدها النص الانكليزي): لقد جرى تعميم النص الكامل لخطابي. والآن أتلو عليكم أبرز ما جاء فيه.

لقد تغير العالم في حقبة قصيرة من تاريخ البشرية تغييرا يفوق كل خيال. وإذ نستهل رحلتنا في الألفية الجديدة ينبغي أن نتحلى بالأمل والتطلع في سعينا للتغلب على التحديات. وكان قائدها العظيم، أبو الأمة، بانغاباندو شيخ مجيب الرحمن هو الذي قاد حرب تحرير بنغلاديش في عام ١٩٧١ . وكان يريد إنشاء بنغال ذهبي سعيد ومزدهر، وخال من الفقر والجوع والاستغلال والحرمان. وألقى خطابا تاريخيا في الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ١٩٧٤ شدد فيه على ضرورة السلام والتنمية والعدل والمساواة وهي التحديات نفسها التي نواجهها اليوم.

وبعد عام تقريبا من ذلك الخطاب اغتيل في ١٥ آب/أغسطس ١٩٧٥ مع معظم أفراد أسرته. وكنا، أختي وأنا، الوحيدين اللذين بقيا على قيد الحياة لأننا كنا خارج البلد. وقد شط القتلة والمتآمرون في مجال حقوق الإنسان الأساسية ودمروا القيم الديمقراطية. بيد أن مؤامراتهم الشريرة قد باءت بالفشل نتيجة لالتزام شعبنا بالديمقراطية. وحوكم القتلة بموجب قوانين أرضنا ووجدوا مذنبين وصدرت ضدهم الأحكام. غير أن بعضهم تمكن من اللجوء إلى أراض أجنبية. ونحن نؤمن إيمانا راسخا بأن القتلة المدانين ينبغي أن يعادوا إلى أرضنا لمواجهة العدالة.

وأعرب عن الإشادة بالأمين العام، كوفي عنان لتقريره عن الألفية، ”نحن الشعوب“. وتمثل مقترحاته في المجالات الأربعة العريضة وهي القضاء على الفقر ومنع الصراعات، والإحياء البيئي وتجديد الأمم المتحدة، تحديات لقادة العالم بأن يوجدوا شكلا جديدا من أشكال التعاون الدولي.

وينبغي ونحن في فجر القرن الحادي والعشرين أن نعمل متحدين من أجل إقامة نظام عالمي يتسم بالعدل والنزاهة والمساواة والديمقراطية. فنحن بحاجة إلى الديمقراطية من أجل التنمية وتقاسمها المنصف. وينبغي أن نعمل سويا حتى يمكن أن نستفيد من عملية العولمة.

والسلام شرط أساسي للتنمية. وترى بنغلاديش أن السلام حق من حقوق الإنسان الأساسية ينبغي الحفاظ عليه وإدامته وتعزيزه والنهوض به في كل وقت. وأي تهديد للسلام في أي مكان من العالم هو تهديد للسلام في كل

مكان. ومن ثم نحض على تعزيز ثقافة للسلام في كل أنحاء العالم.

أما إنهاء التمييز وحماية الضعفاء والمستضعفين فهما السبيل إلى تحقيق العدل والمساواة. ونحن نشدد بوجه خاص على المرأة والطفل وقطاعات المجتمع الضعيفة.

ونحن ننتهج أساليب مبتكرة للقضاء على الفقر وتقديم الشعب إلى بؤرة المسرح. وقد أصبح نجاح برامج الإقراض الصغير ظاهرة في بنغلاديش، جنبا إلى جنب مع التقدم في مجالات محددة في التعليم الابتدائي والرعاية الصحية وبرامج السكان وتمكين المرأة.

ومن دواعي سعادتنا أن الأمم المتحدة تنظر مجددا إلى عمليات السلام التي تضطلع بها. وباعتبار بنغلاديش من البلدان الرئيسية التي تساهم بالقوات على مر السنين، وباعتبارها عضوا في مجلس الأمن فهي تزمع القيام بدور فعال في جعل عمليات السلام أكثر فعالية.

وأمن الناس ورفاههم هما الشاغلان الأساسيان للأمم المتحدة. وعلينا أن نبذل جهودا مستمرة ومتضافرة لتحرير أهلينا من الفقر والجوع والأمية والمرض. وبينما نجحت برامج الائتمان الصغير وغيرها من برامج تخفيف وطأة الفقر، يبقى الكثير الذي يتعين عمله لاستئصال شأفة الفقر.

ولقد نشب نوع جديد من نوع الملاريا يسمي ''الضنك'' في بنغلاديش وأجزاء أخرى من منطقتنا. وتعرض كثيرون للتسمم بالزرنيخ. أما الأمراض الفتاكة من قبيل الإيدز فتنتشر بسرعة مذهلة. فلا بد من مواجهة عالمية لهذه العلل ذات الأبعاد الإقليمية والعالمية.

فلنسهم جميعا في إقامة أمم متحدة قوية وفعالة، تستطيع الاستجابة لشواغلنا جميعا. ونرجو أن يتمخض مؤتمر قمة الألفية عن زخم جديد للأمم المتحدة حتى تتمكن هذه المنظمة من تقديم الدعم المعزز لجهودنا الرامية إلى القضاء على الفقر وتمكين الناس وتطبيق تنظيم للسكان وإقامة ديمقراطية تشاركية والحفاظ على البيئة وإقامة عالم خال من الأسلحة النووية وتعزيز ثقافة للسلام.

فلتبق بنغلاديش إلى الأبد. ولتبق الأمم المتحدة إلى الأبد.

الرئيس المشارك (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب سعادة السيد بيرفيز مشرف، رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية.

السيد مشرف (باكستان) (تكلم بالانكليزية): إننا نمر في لحظة ميمونة من تاريخ الجنس البشري. وحيث أن كل فجر جديد يثير آمالا جديدة وحيث أن كل قمر جديد يشكل مناسبة للصلاة وكل عام جديد مناسبة لاتخاذ قرارات، فإن بداية الألفية الجديدة تثير الآمال بشأن مستقبل الجنس البشري. وللمرة الأولى في التاريخ، تبدو في الأفق بوادر الاكتفاء والتحرر من العوز.

في القرن الماضي أدى ازدهار القدرات الإبداعية للإنسان إلى تغييرات هائلة على الساحة العالمية. بيد أن أكبر ما تحقق من إنجاز كان إنشاء الأمم المتحدة تجسيدا للمثل العليا التي تتمثل في العدالة والسلم والرخاء.

وتقوم هذه الهيئة بحسم العديد من المنازعات والصراعات الكبيرة. وفي السنوات الأخيرة وضع تدخل الأمم المتحدة حدا لمأساة إنسانية جماعية في البوسنة وكوسوفو. وأينما تعرض ميثاق الأمم المتحدة للانتهاك وقراراتها للتحدي، استمرت المنازعات وتحولت في كثير من الأحيان إلى صراعات كبيرة. وأكبر مثالين على ذلك ما يحدث في كشمير وفلسطين، بيد أن هناك اختلافا بين الحالتين، ففي حين أن المجتمع الدولي وهذه الهيئة العالمية يبذلان جهودا جادة للتوصل إلى حل للقضية الفلسطينية،

ما زالت كشمير تطالب بإقرار العدالة حتى بعد مرور ٥٢ سنة.

إن باكستان تقع في أكثر مناطق العالم تعرضا للتقلبات حيث يعيش خمس سكان العالم في حالة من الحرمان الاقتصادي. وفي حين أن الاتجاه السائد في العالم هو تحقيق تقدم اقتصادي من خلال التعاون الإقليمي، تعاني منطقة جنوب آسيا من الصراعات وما السبب وراء هذه المأساة؟ لا سبب سوى أن شعب كشمير لم ينعم بعد بالعدالة. وهذا الظلم أدى إلى نشوب أربع حروب. والمنطقة مدججة بالسلاح بل إنها مسلحة بأسلحة نووية. ومن المؤكد أن هذه الحالة ليست من صنع باكستان. فإننا مرغمون على أن نستجيب للضروريات الأمنية ونقوم بالدفاع عن أنفسنا لا غير.

المشكلة الكشميرية الأساسية ينبغي أن تحسم. ومن غير الممكن أن يحرم سكان الولاية الذين يبلغ عددهم عشرة ملايين نسمة من حقهم الأساسي في تقرير المصير. إن الأعمال الوحشية الفظة التي ارتكبتها قوات قوامها ٠٠٠ ٧٠٠ جندي وقتلها ٠٠٠ ٧٠ نفس لم تؤد إلا إلى تعميق عزيمتهم. إنهم يسعون إلى وفاء الأمم المتحدة بتعهداتها. فإذا أمكن لشعب تيمور الشرقية أن يحصل على حريته فلماذا لا يحصل عليها شعب كشمير؟ وعندما يرفض أحد الأطراف في نزاع ما السبل السلمية بعناد، فإن مجلس الأمن يتمتع بصلاحيات التصرف. ولا تكمن المشكلة في الميثاق، بل في غياب الإرادة السياسية. وإلى أن توجد هذه الإرادة، يبدو كل ما يقال عن منع نشوب أزمات وحسم النزاعات كلاما أجوف.

باكستان تتمسك بالسلم، وهي على استعداد لاتخاذ مبادرات جريئة لتغيير الوضع القائم من خلال الدخول في حوار مع الهند على أي مستوى من المستويات وفي أي وقت وفي أي مكان، وأنني لأؤكد في هذا المحفل العالمي إننا نرغب في التوصل إلى معاهدة لا حرب؛ ونحن على استعداد لتخفيض القوات بشكل متبادل؛ كما أننا نسعى إلى إعلان جنوب آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية. ولن تسمح باكستان بجرها إلى سباق للتسلح سواء كان نوويا أو تقليديا بصرف النظر عن الاستفزازات.

وما زالت باكستان على وعي بالشواغل الدولية المتصلة بالديمقراطية. إن الأب المؤسس لنا، القائد العظيم، توخى قيام باكستان كدولة إسلامية حديثة تلتزم بالديمقراطية التي تستند إلى المساواة والحرية والعدالة الاجتماعية. إن شعب باكستان لم يفقد أبدا إيمانه بالديمقراطية، بيد أن الحكم الشمولي المتخفي وراء عباءة الديمقراطية، أدى إلى حكم غير نزيه وإلى انهيار المؤسسات. ونحن نتمسك بالتزامنا الصادق بإعادة بناء وتعزيز المؤسسات الحكومية لإعطاء البلد ديمقراطية حقة ودائمة.

الفساد هو أحد الجوانب المظلمة للحكم غير السليم الذي أضر بالديمقراطية في باكستان، ومن المفارقات أن نستمع إلى مواعظ تلقيها بلدان توجد بها قوانين تشجع بالفعل على استشراء الفساد من خلال منح حق اللجوء إلى الناهبين، وتقديم التسهيلات لهم لإخفاء ثرواتهم غير المشروعة في حسابات سرية في مصارفها. وهذه التحويلات لن تزيدهم ثراء فحسب بل إنها من المؤكد أن تزيد الفقراء فقرا وبشكل كبير. إن الفساد جريمة عبر وطنية تتطلب عملا دوليا متضافرا، وينبغي للأمم المتحدة أن تدعو إلى فرض حظر على تحويلات الثروات التي جمعت بشكل غير مشروع وأن تطالب بالتعاون لأغراض العثور على هذه الأموال وإعادتها إلى أوطانها.

إن التنمية والرخاء الاقتصاديين في كل المناطق ولكل الشعوب إنما هما خير ضمان لتعزيز السلم العالمي. إن التقدم

الاقتصادي الذي يحرز في منطقة ما يدعم ويكمل الرخاء في منطقة أخرى. لقد أثارت عملية العولمة وتحرير التجارة الآمال، بيد أنها خيبت الآمال أيضا. إن نظم التجارة العالمية تزيد بلدان الشمال الغنية ثراء وتزيد بلدان الجنوب الفقيرة فقرا، والاختلال في التوازن هذا سيزيد من قهر بلدان الجنوب التي ترزح تحت نير العبء المتزايد للديون. واسمحوا لي أن أحذر من أن من غير الممكن أن تبقى بلدان الشمال بمنأى عن المشاكل وأنها ستقع في نهاية الأمر في هذه الدوامة. إن البلدان النامية، في حاجة إلى تفهم وتعاون البلدان الدائنة والمؤسسات المالية الدولية لتتمكن من التخلص من العبء الهائل الذي تشكله هذه الديون.

وباكستان ستواصل العمل مع غيرها من الدول من أجل التوصل إلى أمم متحدة أكثر فعالية وعدالة، يمكنها أن ترقى بنفسها فوق المصالح الضيقة من أجل خدمة قضية الإنسانية الأعظم شأنا. فلتأت الألفية الجديدة بالعدل والسلم والرخاء لكل الدول في العالم.

الرئيس المشارك (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن لخطبة يلقيها سعادة السيد ويم كوك، رئيس وزراء مملكة هولندا.

السيد كوك (هولندا) (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن انضم إلى الأمين العام والآخرين في التعبير عن تعازينا الصادقة لأسر وزملاء الموظفين الثمانية الذين لقوا حتفهم اليوم في تيمور الغربية. واليوم يكون قد مر على وجه التحديد عام على المحاولة اليائسة التي بذلها مجلس الأمن لحمل الحكومة الإندونيسية على التصرف ضد المليشيات التي كانت تشيع الفوضى في تيمور الشرقية. ومما هو مفجع أن نلاحظ أن المليشيات ذاتها ما زالت، بعد عام، ترتكب الفظائع ولكن في هذه المرة، في تيمور الغربية.

وأود أن أضم صوتي إلى أصوات من سبقوني بالإشادة بتقرير الأمين العام ذي الرؤية الثاقبة والمتجه إلى العمل، عن دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين. نحن، الدول الأعضاء، لنا أهمية حاسمة لأي نجاح أو فشل للأمم المتحدة. فيجب علينا أن نقرر معا ماذا نريد من المنظمة، وينبغي لكل دولة عضو بيننا أن تكون مستعدة للاستثمار سياسيا وماليا لتمكين المنظمة من عمل ما نريدها أن تعمله. ولا نحتاج إلى الاتفاق بشأن المهام الأساسية للأمم المتحدة فحسب، ولكن هذا الاتفاق يقتضي أيضا تقييما واقعيا لقدرتها على أداء تلك المهام.

الإصلاحات جارية الآن، ولكن يمكننا، ويجب علينا، أن نعمل المزيد. ويجب علينا في هذه القمة أن نجدد جهودنا لنحقق الرخاء والعدالة الاجتماعية والاعتراف الكامل بحقوق الإنسان لجميع مواطني العالم. وينبغي إحراز تقدم بشأن مسألة زيادة عضوية مجلس الأمن وإصلاحه. وينبغي أيضا إحراز تقدم تجاه وضع الأمم المتحدة على أساس مالي سليم مرة أخرى.

وينبغي تعزيز نظام الحكم على الصعيد العالمي ليواكب التحديات الرئيسية التي تمثلها العولمة. وللأمم المتحدة والمنظمات الأخرى المتعددة الأطراف ودولها الأعضاء دور أساسي في الأداء إذا قدر لنا أن نعالج الشواغل العالمية مثل انتشار الأمراض المعدية، بما في ذلك متلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز.

وسد الفجوة بين الأغنياء والفقراء مهمة لا يمكن تركها للسوق أو لفرادى البلدان. وينبغي للعولمة أن تمضي يدا بيد مع التضامن وتوفير الأمن للجميع. والأمين العام محق عندما يحثنا على اتخاذ تدابير للتخلص من العوز والتحرر من الخوف. فاستمرار الفقر المدقع إهانة للإنسانية.

لقد اتفق المحفل العالمي الثاني للمياه، المعقود في لاهاي في آذار/مارس من هذه السنة، على أهداف واقعية لتحقيق تحسينات رئيسية في توفير مياه الشرب المأمونة والصحة الأساسية بحلول عام ٢٠١٥. وستواصل هولندا بذل جهودها للمساعدة على تحقيق هذه الأهداف، وكذلك الأهداف الإنمائية المتفق عليها في مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية، بدعم منظمات الأمم المتحدة التي تعمل بصورة جيدة، وبحث المنظمات المتعددة الأطراف على الأخذ بمقاييس للأداء؛ وبتشجيع تشكيل تحالفات من شبكات العمل لضمان التنسيق المواضيعي والقطاعي على الصعيد الدولي؛ وأخيرا وليس آخرا، بمواصلة تقديم مساهماتها المالية.

ومما له نفس الأهمية التحرر من الخوف. وينبغي للأمم المتحدة أن تتمكن من الاستجابة للأزمات في مراحلها المبكرة. وتحسين قدرات المنظمة في مجال حفظ السلام أمر ضروري. وينبغي تعزيز حكم القانون على الصعيد الدولي. إن محكمة العدل الدولية، ومحكمة يوغوسلافيا ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وكلها توجد بلاهاي تسهم في تحقيق ذلك الهدف. وستنضم إليها في المستقبل القريب المحكمة الجنائية الدولية. وعرضت هولندا أيضا أن تستضيف منظمة حظر الأسلحة البيولوجية.

وينبغي لمساعينا الرامية إلى التخلص من العوز والتحرر من الخوف للجميع أن تسترشد بالأفكار الواردة في تقرير الأمين العام والمستمدة من ميثاق الأمم المتحدة.

أخيرا، أود أن أشدد على أن ضمان قوة الأمم المتحدة يقتضي جهودا مجتمعة من كل الدول الأعضاء. الأمم المتحدة هي نحن وليست أحدا آخر. ويمكن للجمعية العامة أن تعوّل على المساهمات الموثوقة والجهود المستمرة من مملكة هولندا.

الرئيس المشارك (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من دولة الرايت أونرابل هيلين كلارك، رئيسة وزراء نيوزيلندا.

السيدة كلارك (نيوزيلندا) (تكلمت بالانكليزية): إن نيوزيلندا لفخورة بأن تؤكد من جديد في مؤتمر القمة هذا التزامها الطويل الأمد بمبادئ وعمل الأمم المتحدة. فقد ظللنا عضوا ملتزما منذ أول بداية المنظمة. واضطلع رئيس وزرائنا آنذاك، الرايت أونرابل بيتر فريزر، بدور هام في صياغة ميثاق الأمم المتحدة. وقد اجتاز الميثاق اختبار الزمن ونجح كإطار لتسيير العلاقات بين الدول ولتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية على الصعيد العالمي.

وتولي نيوزيلندا أهمية كبيرة لحكم القانون ولتسوية المنازعات بالطرق السلمية. وشاركنا بفعالية في وضع القانون الدولي. واستجبنا في هذه السنة لطلب الأمين العام إلى الدول الأعضاء أن توقع أو تصدق على أكبر عدد ممكن من المعاهدات الأساسية الـ ٢٥. وأجرينا أيضا استعراضا كاملا لنطاق مشاركتنا في الإطار القانوني الدولي، بغية أن نصبح طرفا في المزيد من المعاهدات.

وكخطوة أولى في تلك العملية، نقوم في مؤتمر القمة هذا بتنفيذ سبعة إجراءات جديدة تتعلق بالمعاهدات، تشمل التوقيع أو التصديق على خمس من المعاهدات الأساسية الـ ٢٥ أو الانضمام إليها. ففي هذا الأسبوع ستقوم نيوزيلندا بالتصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية؛ والانضمام إلى اتفاقية مكافحة التصحر؛ والتوقيع والتصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ والتوقيع على البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل، والبروتوكولات المتعلقة بإشراك الأطفال في الصراع المسلح وبيع الأطفال،

وباستغلال الأطفال للدعارة والتصوير الإباحي؛ والتوقيع على الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب.

ونعلن أيضا عن اعتزامنا أن نصبح طرفا في بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ بحلول موعد مؤتمر ريو+١٠، في منتصف سنة ٢٠٠٢، وفي الاتفاقية الدولية لقمع التفجيرات الإرهابية. ونأمل بهذه الإجراءات أن نثبت كيف أن بلدنا الصغير يأخذ عملية صنع المعاهدات والقانون الدولي بجدية.

وستكون الشواغل الرئيسية لنيوزيلندا في عمل الأمم المتحدة في السنوات المقبلة متعلقة بمسائل نزع السلاح والأمن، وحقوق الإنسان، والبيئة، والتنمية. وحماسنا لنزع السلاح النووي معروف تماما. ففي الثمانينات أعلنا نفسنا منطقة خالية من الأسلحة النووية بسبب إيماننا بمنافاة الأسلحة النووية للأخلاق ولأننا كنا نعلم أن الحرب النووية ستكون كارثة لكوكبنا. وكرسنا أنفسنا أيضا للعمل الشاق، البطيء، المضني، لتعزيز نزع السلاح على الصعيد المتعدد الأطراف. وسنوات العمل مع الآخرين لإبرام معاهدة للحظر الشامل قد أتت أُكُلها. وهدفنا الآن، ونحن نعمل مع شركائنا في تجمع ''الخطة الجديدة''، ليس أقل من القضاء الكامل على الأسلحة النووية.

ويمثل عمل الأمم المتحدة لحفظ السلام أيضا أولوية لنيوزيلندا. وتدين حكومتي الاغتيالات التي حدثت بالأمس لموظفي الإغاثة التابعين للأمم المتحدة في مخيم للاجئين بتيمور الغربية. ويسعدني أن حفظة السلام النيوزيلنديين قد تمكنوا من إجلاء آخرين كثيرين إلى منطقة الأمان. وإني أنضم إلى القادة الآخرين في دعوة إندونيسيا إلى العمل الآن لإنهاء هذا العنف، وأؤيد دعوة الأمين العام إلى تقديم المسؤولين إلى العدالة. وترحب نيوزيلندا أيضا بتقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/55/305)، وتتطلع إلى تعزيز قدرة الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، تسعى نيوزيلندا بوجه خاص إلى حماية وزيادة تعزيز حقوق المرأة والسكان الأصليين. وأعتقد أيضا أن الأمم المتحدة نفسها يمكن أن تضطلع بدور أكبر في ترقية النساء إلى أدوار قيادية في داخل منظمتها. وبالنسبة للبيئة، يمثل الوفاء بالتزاماتنا في إطار بروتوكول كيوتو لتغير المناخ تحديا رئيسيا لنيوزيلندا، وإن كنا قد عقدنا العزم على مواجهته. ولتغير المناخ الذي لا يمكن كبحه عواقب وخيمة، لا سيما بالنسبة لجيراننا في جنوب المحيط الهادئ.

وفيما يتعلق بالتنمية، لابد أن تولى الأولوية في القرن الحادي والعشرين لاحتياجات أفريقيا. فالصراعات في تلك القارة أضرت بالعديد من شعوبها. كما أن الأزمات والفقر كانت لها آثارها في إعاقة التنمية الاقتصادية. ويأتي في المقدمة تفشي فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بصورة وبائية مما يسبب خسائر بشرية فادحة.

وتمثل المشكلات التي تواجهها أفريقيا اختبارا رئيسيا للفعالية والإرادة السياسية لكل من الأمم المتحدة، والبلدان الأعضاء، والحكومات الأفريقية، مثلما يشير إلى ذلك تقرير ''نحن الشعوب''. ومن شأن مزيج أفضل من البرامج لتخفيف عبء المديونية، ووصول منتجات أفريقيا إلى الأسواق العالمية، والمساعدة العملية لبرامج التنمية الاقتصادية، ومكافحة الإيدز، والحكم الصالح، يمكن أن يكون له تأثير على أفريقيا.

شكرا لكم على إتاحة الفرصة لي للإعراب عن أولويات بلدي بالنسبة لعملنا من خلال الأمم المتحدة في مواجهة القرن الحادي والعشرين.

الرئيس المشارك (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن لكلمة دولة السيد خوسيه ماريا أثنار، رئيس حكومة مملكة اسبانيا.

السيد أثنار (اسبانيا) (تكلم بالاسبانية): كيف سيُقيِّم التاريخ أداء الأمم المتحدة؟ يبدو من المناسب تماما الآن أن نطرح هذا التساؤل والعديد من التساؤلات الأخرى: هل حافظت الأمم المتحدة بفعالية على البشرية من ويلات الحرب؟ وهل أثرت الأمم المتحدة في التنمية الاقتصادية حول العالم على نحو إيجابي وواضح؟ وهل هذه المنظمة قادرة على إدارة تحديات العولمة بالصورة الملائمة؟

في ضوء هذه التساؤلات، ينبغي أن نذكر بعض نقاد المنظمة الرعناء، بأننا نحن الأمم المتحدة، ونحن، الدول الأعضاء وحكوماتها، الذين نؤثر في أدائها. ولذلك، يتوجب علينا نحن أن نقرر ما الذي نريد أن تكون عليه المنظمة في القرن المقبل: هل نريدها أداة مفيدة لبلوغ أهدافنا، أم نريد محفلا أجوف.

الاختيار اختيارنا نحن. وإننا نحتاج الآن، مثلما كان الحال في حزيران/يونيه ١٩٤٥، إلى توافق صادق في الآراء حول الدور الأساسي للأمم المتحدة في وقتنا هذا.

لقد كان الهدف الأصلي للأمم المتحدة إنقاذ العالم من ويلات الحرب، ولا يزال نفس الهدف قائما إلى يومنا هذا. ومجلس الأمن هو حجر الزاوية في هذه المنظومة، وهو الذي يعمل جاهدا من أجل صون السلم والأمن الدوليين. لذا ينبغي أن تكون الأولوية لإصلاح المجلس من خلال توافق عريض في الآراء، مع تفادي الانقسام فيما بين الدول الأعضاء، الذي سيؤثر سلبا على شرعيته.

أما الجوانب الأخرى لإصلاح مجلس الأمن، وأساليب عمله، وحق النقض، فينبغي معالجتها بأدق السبل لأنه، وإن كان الدور المحوري للمجلس في إطار منظومة الأمم المتحدة لا ينازع، فإن الضمير الأخلاقي للإنسانية تطور عبر الزمن تطورا كبيرا، ولن يقف المجتمع الدولي مكتوف الأيدي أمام الفظائع التي ترتكب على نطاق واسع، أو الانتهاكات لحقوق الإنسان، حيثما تقترف.

ومبدأ سيادة الدول هو الركيزة التي يقوم عليها المجتمع الدولي، وليس في نية أحد أن يجادل في هذه الحقيقة. وبالمثل، ينبغي لهذا المبدأ ألا يستخدم ستارا يتوارى خلفه من يشجعون على ارتكاب تلك الفظائع واسعة النطاق، ومن يتغاضون عنها. وفي أيا من هذه، تتسبب الصراعات المسلحة في أفدح الخسائر البشرية بين السكان المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال. لذا يتوجب علينا أن نسعى للتوصل إلى تفاهم بشأن الحالات التي لا يتسنى فيها لممارسة حق النقض إحباط الاستجابة الدولية.

إن أي تقدم حققته البشرية خلال القرن العشرين الذي اتسم بالعنف، إنما يرجع الفضل فيه إلى تغلب فكرة أن كرامة الإنسان أكبر قيمة من حرمة الدولة، حتى وإن كان ثمن ذلك فادحا للغاية.

وفضلا عن صون السلم والأمن الدوليين، وضعت الأمم المتحدة نصب عينيها هدف تحقيق التنمية الاقتصادية للجميع. فحتى يتسنى بناء عالم أكثر عدالة وإنصافا، علينا أن نتغلب على الفقر. وإن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي الذي تحقق في الآونة الأخيرة، فضلا عن التقدم التكنولوجي، يعطينا أفضل الأمل في تحقيق هدفنا. ولا يمكن التماس أي عذر لنا إذا لم نحشد الوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك.

وإننا نؤيد بحرارة الأهداف الواردة في هذا الشأن في تقرير الأمين العام عن قمة الألفية.

واسمحوا لي أن أؤكد بصفة خاصة على التزامنا بتحقيق الهدف الذي حددته القمة العالمية للتنمية الاجتماعية بتوجيه ٢٠ في المائة من المعونة الإنمائية التي نقدمها لصالح

القطاعات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية والإسكان والعمالة.

هذه هي الأدوات التي يمكن أن تساعد المحتاجين في المقام الأول، وتنقذهم من وهدة الفقر. وعلى وجه التحديد، فإن المساواة في فرص التعليم على مستوى العالم تفتح أبوابا جديدة لأجيال جديدة وأكثر ثقة. وإننا ندرك تماما الدور القيم الذي تؤديه مختلف المؤسسات الاجتماعية والمدنية، وبخاصة المنظمات غير الحكومية، في تنفيذ مشاريع التعاون.

أما التحدي الأخير أمام الأمم المتحدة، وهو التحدي الماثل، فيتعلق بعملية التكامل العالمي المذهلة، التي انطلقت من التكنولوجيات الجديدة. فهناك فرص لا حصر لها لبناء عالم أكثر استقلالا وتطورا. وينبغي للأمم المتحدة أن تعمل على تعزيز الجوانب الإيجابية العديدة للعولمة حتى تحول دون استبعاد أضعفنا.

والعولمة تثير تحديات جديدة، بالتأكيد، من بينها الحاجة إلى حماية البيئة وصونها للأجيال المقبلة، ومكافحة الجريمة الدولية المنظمة، وإنشاء نظام المحكمة الجنائية الدولية، وإيجاد علاج شاف للأمراض المنتشرة عالميا.

وستؤيد اسبانيا بقوة كل الجهود الرامية للتوصل إلى حلول بتوافق الآراء لكل هذه المشكلات، إلى جانب احترام الاتفاقات ذات الصلة. وعلى وجه التحديد، ستصادق اسبانيا قريبا جدا على معاهدة روما التي ستنشئ المحكمة الجنائية الدولية، ونحن على اقتناع بأن هذا سيتم على الفور.

إن البيانات العديدة التي ألقيت خلال هذه القمة حددت التحديات التي تواجهها المنظمة في الأعوام المقبلة. ولا شك في أن تقرير الأمين العام يمثل اقتراحا مناسبا وكاشفا لتحليل المستقبل. فلنكن جميعا على اقتناع، ولتوفر الوسائل التي تجعل من الأمم المتحدة في القرن الجديد أداة مفيدة لا غنى عنها لتأمين عالم أفضل لنا جميعا.

الرئيس المشارك (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن لكلمة دولة السيد غاي فيرهوفشتات، رئيس وزراء مملكة بلجيكا.

السيد فيرهوفشتات (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي في البداية أن أتقدم بالشكر للأمين العام على التقرير الذي قدمه لهذا الاجتماع التاريخي. إنه تقرير ممتاز، بل هو التقرير الذي كنا في حاجة إليه. فلم يقتصر التقرير على وصف التحديات الرئيسية، بل حدد أيضا أهدافا واضحة ودقيقة، وإن بلجيكا تؤيد ما جاء بالتقرير تأييدا تاما.

ويلتزم بلدي هنا وفي المؤسسات الدولية الأخرى التي ينتمي إليها كعضو، يدعم جميع الإجراءات التي يمكن أن تساعد على تحقيق تلك الأهداف.

وأود مناقشة اثنين من أهم التحديات الواردة في تقرير الأمين العام وهما: دور الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام، وآفة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (مرض الإيدز)، العالمية النطاق.

سأبدأ ببعثات حفظ السلام للمنظمة، فهذه البعثات تتزايد منذ أكثر من ٤٠ سنة. وأصبحت هذه المسألة فعلا، المهمة الطبيعية للمنظمة، ومن المؤسف أن صافي ناتج هذه العمليات لم يكن إيجابيا وأتكلم بحرص فقد كانت هذه العمليات هزيمة كاملة في كثير من الحالات. وكتبت أحلك الصفحات في رواندا، حيث حدثت إبادة جماعية أمام عيون لا تبالي، عيوننا جميعا، بما في ذلك بلدي. وذبح مئات الآلاف من الرجال والنساء والأطفال. وقضى ١٠ من أصحاب ''الخوذ الزرق'' البلجيكيين نحبهم في هذه العملية. وسعت بلجيكا إلى استخلاص الدروس من تلك المأساة. وألاحظ مع الارتياح أن كثيرا من هذه الدروس وجدت مكانا في تقرير الفريق المعني بعمليات حفظ السلام للأمم

المتحدة برئاسة السيد الإبراهيمي. وبالإضافة إلى ذلك، تتفق هذه الدروس مع الملاحظات والنتائج التي توصلت إليها منظمة الوحدة الأفريقية بشأن هذه المسألة.

وأود، على وجه الخصوص، إبراز الحاجة إلى ضمان أن تكون نوعية القوات والمعدات وحجمها كافيين، على أساس أكثر السيناريوهات تشاؤما؛ وإلى صياغة ولايات واضحة ومرنة، ذات مصداقية يمكن تكييفها بسرعة للحالة الموجودة على أرض الواقع؛ وإشراك البلدان المساهمة بقوات في صياغة الولايات؛ وتوفير للقوات في عمليات السلام ما يلزم من إعداد ومعلومات وتدريب؛ وتحسين الموارد المتاحة للتنظيم والإعلام والتخطيط، وأن تكون إمرة القيادة والعلاقة بين مسرح العمليات والأمانة العامة أقل بيروقراطية.

ولكن، مهما كانت التوصيات وثيقة الصلة بالموضوع، فإن التنفيذ الكامل لتقرير السيد الإبراهيمي ذاته لن يكون كافيا للحيلولة دون حدوث مآس مثل التي حدثت في رواندا وسريبرنتسا والصومال. وسيتوجب علينا مواجهة تطبيق التوصيات وكذلك صعوبة تعبئة القوات ونشرها المتأخر على أرض الواقع. ولذلك يجب أن يتجاوز تفكيرنا كل هذا. وأعتقد أننا بحاجة إلى مفهوم جديد لحفظ السلام. وهذا يعني تشكيل قدرات إقليمية دائمة، مستعدة للانتشار لعمليات السلام. وهذه القدرات التي يجب أن تكون في حجم لواء، ستنظمها دول منطقة ما وتقوم الأمم المتحدة بدعمها ماديا وماليا. وكما يعلم الأعضاء، يقوم الاتحاد الأوروبي بتهيئة قوة رد سريعة ستبلغ مرحلة التشغيل في عام ٢٠٠٣. وسيكون المفهوم الجديد، بشكل ما، محاولة لتعميم هذه المبادرة بإنشاء قوة للرد السريع في كل منطقة من مناطق العالم. ولا يعني هذا، بالتأكيد، انسحاب البلدان الغربية، بل على عكس ذلك، ستساعد تلك البلدان في تمويل وتدريب تلك القدرات الإقليمية وتزويدها بالمعدات والتدريب تحت إشراف الأمم المتحدة ومسؤوليتها، بطبيعة الحال، وذلك بالإضافة إلى تشكيل قوات الرد السريع الخاصة بها.

إن مأساة مرض الإيدز تزداد بسرعة مخيفة: وقد أصيب ٣٦ مليون شخص بها، ما يقرب من ثلثيهم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وكما حدث في جميع الأوبئة الكبيرة على مر العصور، فإن انتشار الإيدز بلا كابح، يزداد شدة نتيجة للفقر والجهل والدوغماتية والعزلة الاجتماعية وعدم الاعتراف بحقوق المرأة ولا بد من ذكر رفض بعض القادة مواجهة الحقائق. ويجب الوفاء بالأهداف والأطر الزمنية الواردة في تقرير الأمين العام مهما كان الثمن ولنكن واضحين: إن الاحتمال الوحيد للوفاء بهذه الأهداف والأطر الزمنية هو أن تقوم البلدان الغنية بزيادة الموارد المخصصة للوقاية ولتوزيع الأدوية واستحداث لقاح، زيادة كبيرة.

وفيما يتصل بسبل الوصول إلى العلاج الأساسي، قررت بلجيكا، بالتعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، تزويد أربعة بلدان أفريقية بمجموعة متنوعة من الأدوية قيمتها ٢٥٠ مليون فرنك بلجيكي. وسيتم التوزيع المباشر على المرضى، ابتداء من العام الحالي، عن طريق الهياكل القائمة للرعاية الصحية الأولية. ومن الواضح أن هذه الأدوية الأساسية يجب أن تصل إلى أفقر المرضى. وبنفس الروح، قررت بلجيكا زيادة الميزانية التي خصصتها لبحوث الإيدز بمبلغ ١٥٠ مليون فرنك بلجيكي.

اختتم بالإعراب عن تأييدي الثابت للنداء الموجه من الأمين العام إلى الدول الأعضاء لإصلاح مجلس الأمن دون تأخير. وهذه المسألة تناقش منذ ٧ سنوات وأرى أن الوقت قد حان لإتمامها. ولهذا الغرض، يلزم على سبيل الاستعجال التخلي عن المواقف المحافظة المفرطة والمواقف غير الواقعية

تماما، مثلا، المواقف التي تدافع عن الوضع الراهن، من جهة، وتلك التي تريد فتح باب المجلس لفئات جديدة من العضوية لدرجة تجعله مشابها للجمعية العامة، من جهة أخرى. وكما يعلم الأعضاء، تعمل بلجيكا كمنسق لمجموعة من الدول الأعضاء قدمت مقترحات واقعية وعملية تدعو إلى توسيع عضوية المجلس بإضافة خمسة أعضاء دائمين وخمسة أعضاء غير دائمين، مع التوزيع الجغرافي العادل. وبلجيكا على استعداد لقبول مقترحات من هذا القبيل.

الرئيس المشارك (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان من سعادة السيد ماركو انطونيو دي أوليفيرا ماشيل، نائب رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية.

السيد ماشيل (البرازيل) (تكلم بالبرتغالية، وقام الوفد بالترجمة الشفوية): أود أن أبدأ بالإعراب عن إدانتنا القوية للهجوم الذي شنته المليشيات التيمورية على مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في اتامبوا بتيمور الغربية، مع تقديم خالص تعازينا لأسر الضحايا، كما أعرب عن تمنياتنا الصادقة للمصابين بالشفاء العاجل.

إنه لمن دواعي ارتياحي الشديد أن أنقل إلى مؤتمر القمة التاريخي هذا تحيات رئيس البرازيل، السيد فودينداندو هنريكي كاردوزو، والأمة البرازيلية كلها. وإنني على ثقة من أن الرئيسة ترجا هالونن، رئيسة فنلندا، والرئيس سام نوجوما، رئيس ناميبيا، الرئيسين المشاركين لمؤتمر قمة الألفية، سيقدمان الإرشاد الملهم والثابت لنا في إجراء مداولاتنا.

وأُحيِّي أيضا الأمين العام كوفي عنان الذي كانت خبرته في الشؤون الدولية ورؤيته العريضة لها من الأمور الحاسمة في تدعيم الأمم المتحدة.

ويتيح مؤتمر قمة الألفية فرصة سانحة لكي نؤكد من جديد التزامنا الجماعي بالسلم والأمن الدوليين، ومراعاة حقوق الإنسان، واحترام القانون الدولي، وحماية البيئة، والقضاء على الفقر، وتحقيق الرفاه للجميع. وهذه أهداف لا يمكن التوصل إليها إلا إذا حققنا التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وعلى الأمم المتحدة أن تضطلع بدور جوهري في تحقيق هذه الأهداف. ولا بديل للسبيل الذي رسمته المنظمة إذا كان لنا أن نعزز المثل العليا للحرية، والمساواة، والتضامن، والتسامح بين الشعوب. وقد أصبحت الأمم المتحدة على نحو متزايد أداة لا غنى عنها في مساعينا المشتركة للتغلب على تحديات العالم الحديث.

وإنشاء الأمم المتحدة تراث عظيم تركه القرن العشرين. وقد آن الأوان لإنعاشها، ولكفالة تصويرها لحالة الشؤون العالمية وللاتجاه صوب إضفاء صبغة ديمقراطية أعظم على العلاقات الدولية. وينبغي لنا أن نصلح مجلس الأمن لكي نجعله أكثر تمثيلا، وفعالية، ومشروعية. فلا يمكننا بعد الآن أن نحتمل هياكل صنع القرار البالية، فهي ليست انتقائية فحسب، بل إنها لا تصور ديناميات التحولات التي حدثت في جميع أنحاء العالم في العقود القليلة الماضية.

ويتحتم أن نحول دون نشوء بيئة تشجع على اتخاذ إجراءات من جانب واحد خارج إطار ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ومن المحتم أيضا أن نجدد المناقشة داخل الأمم المتحدة حول القضية الحاسمة للتنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية.

وتشارك البرازيل الأمين العام كوفي عنان وجهة نظره، وهي أن الفقر المدقع تحدٍّ للإنسانية. والقضاء على الفقر، وإمكانية الحصول على التعليم، وتوفير الخدمات الصحية الأساسية، وتحقيق التنمية المستدامة، تتطلب من

المجتمع الدولي بأسره أن يبذل جهودا منسقة. ويجب أن تكون العولمة وسيلة لإيجاد عالم أكثر تضامنا، مما يجعله عالما أقل تباينا. ونناشد البلدان المتقدمة النمو أن تتقدم بمبادرات لتخفيض الديون تعود بالنفع على أفقر البلدان. ولا شك في أن هذه التدابير تساعد على وضع برامج تعليمية تلبي احتياجات المعوزين، وبخاصة عن طريق توسيع نطاق حصول الأطفال الفقراء على التعليم الأساسي في المدارس.

وبالمثل، لا يمكن للأمم المتحدة أن تظل في موقف المتفرج إزاء الحاجة إلى ضمان إمكانية الوصول إلى العلم والتكنولوجيا وضمان تعزيز الصبغة الديمقراطية لهذه الإمكانية، بحيث تتمكن جميع شعوب العالم من تشاطر عصر المعلومات. ويجب على الأمم المتحدة أن تقدم المساعدة إلى الجهود الرامية إلى إزالة القيود المفروضة على اضطلاع البلدان النامية بدور أكثر فعالية في الاقتصاد العالمي.

ولما كنا، نحن الزعماء الذين جئنا من جميع أنحاء العالم، نجتمع لكي نؤكد من جديد التزاماتنا المشتركة، لنأخذ في اعتبارنا الجهود الضخمة التي تبذل لتعزيز التنسيق على الصعيد الإقليمي. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى عقد اجتماع في الأسبوع الماضي لرؤساء جميع بلدان أمريكا الجنوبية لأول مرة في تاريخنا. ونجاح ''اجتماع رؤساء أمريكا الجنوبية'' هذا، الذي عقد في برازيليا، يعزز احتمالات توطيد منطقة رخاء إقليمية، تتمكن فيها بلداننا من التصدي للتحديات المشتركة واغتنام الفرص المشتركة. وإنني مقتنع بأن نتائج اجتماع برازيليا تشكل إسهاما مفيدا، من وجهة نظرنا، في ديناميات التكامل الإقليمي الذي يحظى بأهمية كبيرة في عصر العولمة الحالي.

شغل السيد غوريراب (ناميبيا) مقعد الرئاسة.

لقد سلط اجتماع برازيليا الضوء على أولويات المنطقة. وتعزز التزامنا بالديمقراطية. وأكدنا اقتناعنا بأن تحسين الهيكل الأساسي المرتبط بالتكامل الإقليمي، وتعزيز روابطنا التجارية، والتعاون التقني والعلمي الوثيق، ومكافحة الاتجار بالمخدرات والجرائم المتصلة به، كلها تدابير حاسمة تعزز التنمية الإقليمية الشاملة. وأخيرا، اتفقنا على إنشاء منطقة سلام في أمريكا الجنوبية مؤكدين بذلك مرة أخرى تطلعات شعوب هذه المنطقة إلى السلام.

ونحن مقتنعون بأن مؤتمر قمة الألفية سيكون معلما في مساعينا لبناء عالم أفضل. وإذا كان لنا أن نحقق هذا الهدف ونحن ندخل القرن الحادي والعشرين، فمن الضروري أن نوفر حماسا وقوة جديدين للأمم المتحدة.

الرئيس المشارك (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان دولة الأونرابل بيلي ميلر، نائبة رئيس الوزراء ووزيرة الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية في بربادوس.

السيدة ميلر (بربادوس) (تكلمت بالانكليزية): لقد كافحنا طيلة الـ ٣٤ سنة التي مرت على استقلالنا، من أجل تحديد هويتنا من بوتقة تاريخ يشمل أحلك حدث في العلاقات الإنسانية. والواقع أننا في بربادوس وفي منطقة البحر الكاريبي شعب هذه الألفية. فلم يكن لنا وجود في الألفية الأولى. ومن كانوا يقطنون في جزرنا في ذلك الحين أفناهم خراب الاستعمار المبكر. وما زالت حياتهم لغزا بالنسبة لنا، لا نفسرها إلا من خلال بضع قطع من الحجر وبقايا عاداتهم وتقاليدهم. أما الشعب الحالي في منطقة البحر الكاريبي فهو الشعب الجديد للعالم الجديد.

ونعرف أنفسنا عند انتهاء ألفيتين بأننا دولة ذات سيادة دفعت ثمنا باهظا لكي تحصل على مستواها من الرخاء، والتعليم، والرفاه. ولم نصل إلى هذه المرحلة من التنمية بيسر أو بمحض الصدفة، أو بدعم لجميع الجوانب عن طريق الأفضليات أو الإعفاءات الخاصة، كما يريدكم البعض

تصديقه. بل وصلنا إلى هذه المكانة وفي هذا الوقت ببذل المساعي والتضحيات.

وعندما أصبحنا عضوا في هذه المنظمة، كنا نتوقع أننا سنصبح جزءا من مجموعة تحمي سلامتنا الإقليمية، وتدعم سيادتنا وتساعدنا في سعينا لتحقيق كامل قدرات مواطنينا. والعضوية في الأمم المتحدة، وهي أول وأكبر تجربة في التعددية، كانت عملية ورمزية في نفس الوقت بالنسبة لنا.

وتنظر بربادوس إلى التعددية نظرة إيجابية أصلا. ونفهم أنها ترابط في إدارة شؤون كوكبنا وشعوبنا وتنميتها المستدامة. ونعلم أنها تتيح الفرصة لصنع القرار المشترك على أساس تشاطر المعلومات، ونؤمن بمحصلاتها التي تتمثل في الاحترام والمنفعة المتبادلين.

ومع ذلك، يبدو أننا جميعا لم نعد نعتبر هذه المحصلات أمرا مقدسا. فلا يزال هناك نقاش حول قيمة التعددية بوصفها تطورا طبيعيا في العلاقة بين البلدان. والأمم المتحدة جوهر هذه الحجة. ولا شك في أنه كثيرا ما يُشكك في قدرة الأمم المتحدة على الوفاء بالمهام العديدة المكلفة بها وانعدام الثقة في النظام يؤدي إلى فتور شعور الأغلبية. وهذا يؤدي إلى اتجاه مثير للانزعاج يستهين بالسلطة الأدبية للأمم المتحدة، ويعرض للخطر من يعملون لديها في سبيل إقرار السلام وتحقيق التنمية، ويقوض مصداقيتها وفعاليتها بوصفها وسيطا عالميا وحارسا للتقدم الإنساني.

وتجربة بربادوس فيما يتعلق بالتعددية متنوعة ومنتشرة. فقد ورثنا العضوية في كمنولث الأمم. وعلاقاتنا بأفريقيا وبمنطقة المحيط الهادئ تسير إلى حد كبير في نطاق المحفل الفريد لبلدان أفريقيا، ومنطقة البحر الكاريبي، ومنطقة المحيط الهادئ. وقد أصبحنا في نصف الكرة الخاص بنا جزءا لا يتجزأ من عملية قمة الأمريكتين. وبطبيعة الحال، فإن الأخوة والترابط بين بلداننا في الجماعة الكاريبية لا يحتاج إلى التوسع في السرد.

ومع ذلك، ففي خضم كل تصوراتنا الإيجابية هناك قلق وارتباك متزايدان.

لقد لاحظنا ميل أعضاء المجتمع العالمي الكبار والأقوياء إلى استغلال سلطة الأمم المتحدة الجديرة بالثناء إلى حد كبير للمحافظة على الوضع الراهن الظالم وفرض شروط بغيضة على التعايش السلمي.

قائمة القضايا التي تقوض وضع بربادوس اللائق الذي اكتسبته بصعوبة وحفرناه لأنفسنا، آخذة في الزيادة. جهود منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتوجيه نظمنا الضريبية وقيام تلك المنظمة بإدراج مراكز مالية فيما وراء البحار للاقتصادات الصغيرة في القائمة السوداء مثالان واضحان على ذلك. وكذلك الضغط الشديد داخل منطقة التجارة الحرة للأمريكتين من أجل تحرير الأسواق المالية، وأيضا رفض الأشخاص الجديرين باللوم قبول المسؤولية عن تدهور البيئة الشديد وتخصيص موارد حقيقية للتعويض عن ذلك الضرر.

الإنصاف الحقيقي والتبادلية الحقيقية بحاجة إلى توازن منصف في كل جانب من جوانب المعاملة المتعددة الأطراف. لقد جاءت بربادوس إلى الأمم المتحدة بأيد نظيفة وضمير صاف. ليس لدينا خلافات مع جيراننا لا يمكن تسويتها إلا بالحرب. وليس لدينا مخططات بشأن أراضي جيراننا وليس لدينا طموحات لنملي على الآخرين، في إطار بارامترات ميثاق الأمم المتحدة، الطريقة التي ينبغي لهم أن يديروا بها شؤونهم ويقرروا بها مصيرهم. إننا ما زلنا دولة صغيرة محبة للسلام، ونهتدي في مسيرتنا بالمبادئ الديمقراطية ونظام الحكم البرلماني ونحترم حقوق الإنسان لمواطنينا. وطموحنا سيظل حماية ما اكتسبناه حتى الآن والاستفادة به،

وأن يكون لنا، ضمن الصورة الكونية الكلية، أكثر من مجرد صوت.

ونرغب في أن تتحمل الأمم المتحدة المسؤولية عن إدماج الدول الصغيرة على هذه الكرة الأرضية، والتي تتوقع وفي الحقيقة تتمتع بالحق في أن تكون نشطة وتقوم بدور فعال في عملية حكم عالمي، في النظام العالمي المتعدد الأطراف. ومن شأن الإخفاق في العمل الآن أن يحرمنا من مستقبل من الرخاء وتحقيق الإمكانات البشرية. ولا يتوقع منا أن ننجز هذه المهمة، ولكننا لسنا أحرارا في الامتناع عن أدائها.

الرئيس المشارك (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى كلمة سعادة السيد تويلوما نيرويني سليد، رئيس وفد ساموا.

السيد سليد (ساموا) (تكلم بالانكليزية): من خلال تجربة شجاعة خضناها منذ خمسة عقود أو أكثر، سعينا إلى عالم أفضل: نظام جديد عُلقت عليه الآمال وبني على وعود بتحقيق السلام وإقرار العدل وتحقيق الرفاهية للجميع.

وحقيقة إننا نجتمع اليوم في أمم متحدة تغيرت إلى حد كبير وأوشكت أن تكون عالمية لهي شهادة على بعد الرؤية وكرم المسعى. وهذه القمة توفر فرصة لإعادة تكريس أنفسنا لروح ذلك المسعى.

ولكن التطورات التي وقعت في نصف القرن الماضي لم تؤت بثمارها كاملة لجميع الدول، ولا لجميع الشعوب. ولم تتحقق حتى الآن الوعود المتضمنة في الميثاق. وفي أرجاء العالم، تتعرض القيم الأساسية والأوضاع الإنسانية للهجوم، بصورة مستمرة، ومخجلة. ويتعذب عدد لا حصر له من الناس بسبب الجوع والمرض. وما زال عالمنا بحاجة إلى أن يكون أفضل مما هو عليه بكثير. ولذلك يتعين أن يتم في هذه القمة الالتزام من جديد بالقيم الإنسانية.

وتهيئ القمة أيضا فرصة لتجديد الالتزام بمقاصد المنظمة. ساموا تفعل ذلك بوصفها بلدا صغيرا وبإيمان ملتزم بمبادئ الميثاق. المبادئ صحيحة. وهي وجيهة اليوم بقدر وجاهتها لدى نشأة المنظمة، وتمهد لمستقبل آخذ في الاتساع. والشيء الذي يتعين إثباته هو العزم السياسي على تطبيق المبادئ.

لا تزال المنظمة تحتل مكانة فريدة للسعي إلى القيم والأهداف الإنسانية وتنسيق الأنشطة العالمية. ولكنها تحتاج، بطبيعة الحال، إلى التغيير والتكيف.

ويتعيّن أن يكون مجلس الأمن، بخاصة، قادرا على الاستجابة لمتطلبات وضع دولي مختلف بصورة جوهرية. فهو بحاجة إلى الإصلاح الشامل كي يلبي المطالب العصرية ويلائم أوضاع العالم في الوقت الحاضر.

ولا بد من توسيع العضوية في مجلس الأمن لتعبر عن حقائق الوقت الحاضر ولتعزز دوره التمثيلي وفعاليته.

ونعتقد اعتقادا راسخا في السلطة المستدامة للقانون الدولي تدعيما لمبادئ الميثاق. الأمم المتحدة قوة ضرورية ومتسقة في صياغة القانون الدولي وقواعد التعاون الدولي التي تنظم الآن مجموعة هائلة من النشاط البشري.

وتؤيد ساموا تأييدا تاما المبادرة الآنية إلى حد كبير التي اتخذها الأمين العام كما تؤيد طلبه بمشاركة عالمية في وضع معاهدة إطارية متعددة الأطراف، لا سيما فيما يتعلق بالمعاهدات التي تمثل الأهداف الرئيسية للمنظمة.

رغبة بلدي في نزع السلاح بصورة فعالة والقضاء التام على أسلحة الدمار الشامل معروفة جيدا. وتمثل تلك الأسلحة أكبر تناقض في زماننا: وفي حين ترغب الدول في السلام، وتتكلم عن السلام، فإنها تخصص مبالغ أكثر من الثروات القومية لتطوير وحيازة المزيد والمزيد من أسلحة الدمار الشامل التي تسبب المزيد من الدمار.

الأسلحة النووية، بصفة خاصة، تتجاوز إلى حد كبير التناقض لتفرض لعنة عالمية. ويشكل وجودها المستمر أخطر تهديد للأمن الدولي ولبقاء الجنس البشري في العالم. وتؤيد ساموا تماما اقتراح الأمين العام بعقد مؤتمر دولي رئيسي لتحديد سبل القضاء على الأخطار النووية.

وتعرب ساموا عن اعتقادها الشديد إلى حد كبير بالحاجة إلى المحكمة الجنائية الدولية ومقاصدها، وسوف تواصل القيام بدورها في تطوير المحكمة. إن البشرية بحاجة أكثر من ذي قبل إلى أداة للعدالة الجنائية الدولية تتسم بالنزاهة والفعالية والاستقلال.

وبغية حماية حقوق الإنسان، يتعين على جميع الدول التي تعمل معا أن تثابر على بذل الجهود لتعزيز التسامح والتفاهم. الحقيقة هي أننا جميعا ننتمي إلى أسرة بشرية واحدة. وتنوعنا العرقي والثقافي يجب ألا يشكل تهديدا. وبدلا من ذلك، ينبغي النظر إليه بوصفه منبعا يوفر إمكانات هائلة للإثراء المتبادل والحريات الأساسية. الحرية هي النبض الطبيعي لكل قلب بشري؛ والديمقراطية هي مقياس تعبيرها. ونحن بحاجة إلى ضمان قبول غير مشكوك فيه للكرامة والمساواة للجميع والاحترام الكامل لحقوق الإنسان.

ويتعين إيلاء أولوية عليا للفقر الذي يمثل تحديا في هذه الألفية. وهناك أعداد غفيرة من الناس تتعرض لخطر الفقر. البعض منهم فقراء اليوم كما كانوا فقراء قبل عشرين سنة. هذه حقيقة مروعة، لا سيما في وقت بلغت فيه الاقتصادات ومستويات الدخل ذروة معدلاتها في بلدان أخرى كثيرة.

يمثل الفقر أولا وقبل كل شيء مشكلة تنمية. وفي معالجة هذه المشكلة يتعين علينا أن نعالج الأزمات المترابطة المتصلة بالصحة العامة والإنتاجية الزراعية وتدهور البيئة والضغوط الديمغرافية. ومن المستحيل تطوير أمة دون أن يتوفر لها سكان أصحاء مدربون. وتؤدي الأمراض وسوء التغذية إلى زيادة اليأس.

البيئة العالمية تخضع لضغط شديد. وهذا يُعزى إلى حد كبير إلى النشاط البشري. لقد أصبحت الكوارث الطبيعية الخطيرة إلى حد أكبر الوضع العادي بعد أن كانت وضعا استثنائيا. والنتائج التي تترتب عليها في بلد صغير ضعيف مثل بلدي تؤثر بصورة مباشرة على أنظمة دعم الحياة وعلى رفاهية المجتمعات المحلية وعلى الاقتصاد القومي. الآثار هدامة ودائمة.

وترى ساموا ودول جزرية صغيرة أخرى أن أكثر ظاهرة تترتب عليها نتائج تنطوي على أخطار هي ظاهرة تغير المناخ.

الدول الجزرية الصغيرة تبذل قصارى جهدها للمساهمة في المفاوضات الدولية المتعلقة بتغير المناخ وفي الجهود الرامية إلى مكافحة هذه المشكلة وتصميم آليات الاستجابة لها. لقد قمنا بدورنا في التفاوض بشأن بروتوكول كيوتو، الذي يعد خطوة هامة أولى، ونحن ملتزمون بدخوله حير النفاذ في أسرع وقت ممكن.

كانت التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية محط اهتمام الدورة الاستثنائية الثانية والعشرين للجمعية العامة التي عقدت في السنة الماضية. وتولي ساموا وتحالف الدول الجزرية الصغيرة أولوية واضحة لهذه المسألة.

اتخذت الدورة الاستثنائية الثانية والعشرون تدابير محددة وعملية للغاية من أجل التصدي للاحتياجات وأوجه الضعف الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة، ترمي إلى تعزيز القدرات على التأكيد الذاتي والكفاية الاقتصادية الذاتية على الصعيد الوطني. ونرى أن هذا الهدف يقدم رسالة هامة وثابتة إلى البلدان النامية الأخرى. ونحن نحث المجتمع الدولي على أن يولي هذه المسائل كل اهتمامه وفي الوقت المناسب.

وتعتقد ساموا ذات التراث والدروس المستفادة من القرن الماضي والتبشير المطلق بالألفية الجديدة، اعتقادا جازما أن المستقبل لصالح الأمم المتحدة كثيرا.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٢٥.